كلية الحقوق

الوسائل السلمية للتسوية منازعات الأنهار الدولية

"أزمة سد النهضة نموذجاً"

الدكتور

محمد عبد الناصر محمد محمود

دكتوراة فى القانون

محامى حر

مقدمة

يمثل نهر النيل مصدر أكثر من٩٠% من المياه اللازمة لحياة ملايين البشر فى مصر، وفي مواجهة هذا التعنت الأثيوبي والمراوغة فى التفاوض للتوصل إلي إتفاق ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد، خاصة في سنوات الجفاف والجفاف الممتد، لجأت الحكومة المصرية إلي البحث وسائل سليمة لتسوية ذلك النزاع، وكان أهم تلك الوسائل هي التفاوض، تلك الوسيلة الأساسية، إن لم تكن الوحيدة، لتسوية النزاع، التي نص عليها إعلان المبادئ الموقع في الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، وإزاء عجز وسائل الضغط في هذا الخصوص لجأت مصر والسودان ومصر إلي رفع النزاع إلي مجلس الأمن، بإعتبار أن هذا النزاع يستوفي الشروط التي يتطلبها المجلس لنظره، وأهمها أن إستمرارية مثل هذا النزاع من شأنه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين، إلا أن قرار مجلس الأمن فى هذا الخصوص جاء دون التوقعات المطلوبة، وهو حث الأطراف على مواصلة التفاوض.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فى معالجة موضوع يتعلق بوجود الدولة المصرية من عدمه، وهو سد النهضة الأثيوبي، الذي يهدد الأمن المائى لمصر، وأهمية التفاوض فى التوصل إلى إتفاق ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد فى سنوات الجفاف والجفاف الممتد، خاصة بعد إعلان مؤتمر القاهرة فى ٢١ أكتوبر ٢٠٢٢ بأن مصر من أشد دول العالم فقراً مائياً، وبيان جوانب القوة والقصور فى التفاوض كآلية للتسوية.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث فى خطورة سد النهضة على الأمن المائى لمصر، وإعتماد مصر طريقة وحيدة لحل النزاع، وهى التفاوض، تلك الآلية التي تضمنها إعلان الخرطوم، والتى لم تسفر عن التوصل إلي إتفاق ملزم لأطراف النزاع (مصر والسودان واثيوبيا) بشأن إدارة وتشغيل السد، وإستمرار أثيوبيا فى ملئ السد.

منهج البحث:

لأغراض الدراسة الحالية، تم إستخدام المنهج التحليلى المقارن لإستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية السابقة فى معالجة إشكاليات السدود على الأنهار الدولية، وتطبيقها على سد النهضة، مع مراعاة الفوارق بين الحالات المختلفة، وتقييم نقاط القوة والضعف فيها، بغية الوصول إلي آلية لتسوية النزاع.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلي تقييم السياسة التفاوضية المصرية بشأن أزمة سد النهضة، من جوانبها الإيجابية والسلبية، وبيان مدى إمكانية إستخدام طرق أخرى لتسوية النزاع، مثل

اللجوء إلي مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية، سواء بصورة منفردة، أو بالتزامن والإقتران مع الطرق السلمية الأخرى، علاوة على غير ذلك من أوراق الضغط التي تملكها الدولة المصرية.

خطة البحث:

تتكون الدراسة الحالية من ثلاثة مباحث، يعالج المبحث الأول الخلفية التاريخية لأزمة سد النهضة، وإعتماد التفاوض كآلية لتسوية نزاع السد، ويتناول مراحل التفاوض من عمر أزمة سد النهضة، سواء كانت برعاية الإتحاد الأفريقي، أو الجامعة العربية، أو برعاية الولايات المتحدة، فى حين يعالج المبحث الثانى دعائم السياسة التفاوضية المصرية لأزمة سد النهضة، وتقييم النقاط الإيجابية والسلبية فى عملية التفاوض. أما المبحث الثالث فيعالج التأصيل القانونى لتدخل مجلس الأمن الدولي لتسوية نزاع سد النهضة، وذلك وفق شروط معينة لإحالة النزاع إلي مجلس الأمن، علاوة على دور مجلس الأمن فى تسوية أزمة سد النهضة.

المبحث الأول
الخلفية التاريخة لأزمة
سد النهضة وآلية التفاوض لتسوية نزاعه
المطلب الأول
الخلفية التاريخة لأزمة سد النهضة

يعد نهر النيل أطول أنهار العالم، إذ يبلغ طوله ٦٨٢٥ كم، يجري ١٥٣٦ منه في الأراضي المصرية، وأهم منابع نهر النيل هي المنابع الإستوائية، المنابع الأثيوبية، بحر الغزال. وتتكون المنابع الأثيوبية من نهر السوباط، ويستمد ٩٠% من مياهه من جبال أثيوبيا، ويزود نهر النيل بحوالى ١٣,٥ مليار متر مكعب، النيل الأزرق، ويعد المصدر الأساسى لمياه نهر النيل، ويستمد مياهه من بحيرة تانا، ويسهم ب ٤٨,٥ مليار متر مكعب من مياه نهر النيل، نهر عطبرة، ويستمد مياهه من بحيرة تانا، ويسهم بكمية من المياه عند إنضمامه إلي النيل الأبيض، النيل الرئيسي [١]، ويعرف بإلتقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض في الخرطوم بالنيل الرئيسي، ويسهم ب١١,٥ مليار متر مكعب من مياه نهر النيل عند أسوان، ويستمر هكذا حتى المصب فى البحر المتوسط بطول ٣٠٦٥ كم[٢].

ويشكل نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر، فهو يمدها بحوالى ٥٥ مليار متر مكعب، أو ٨٠% من إحتياجات الشعب المصرى من المياه، ثم المياه المعاد تدويرها (١٢ مليار متر مكعب). أخيراً، المياه الجوفية، وتوفر ما لا يزيد عن ٦ مليار متر مكع [٣].

وبموجب إتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩، المبرمة بين مصر والسودان، تحصل مصر على حصة قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه، وقد تقل هذه النسبة في سنوات الجفاف [٤]، ينظم الإستفادة العادلة من مياه نهر النيل بين مصر وأثيوبيا عدة إتفاقيات، هي:-

---

(١) د/صلاح الدين عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة، ٢٠٠٧، ص٤٨٣.

(٢) د/محمد عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: الجوانب القانونية الدولية لمشكلة المياه، نظرة خاصة للمياه العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥، ص٩٥.

(٣) د/جهاد أحمد عودة- د/ محمد بدير العراقي- عاطف عبد العظيم جودة: سد النهضة الإثيوبي والزراعة المصرية، *مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية*، مجلد (٢٨)، عدد (٢)، ٢٠٢٠، ص٣٨٤.

Kingsley E. Haynes and Dale Whittington, International Management of the Nile. Stage Three, *Geographical Review*, Vol. 71, No. 1 (Jan., 1981), pp. 17-32.

(٤) د/صلاح الدين عامر: مقدمة وجيزة لدراسة القانون الدولي العام المعاصر، ط٢، دار النهضة، ١٩٩٣، ص٣٠٣.

أولاً: بروتوكول ١٥ أبريل عام ١٨٩١ المبرم في روما بين بريطانيا وإيطاليا بشأن تقاسم مناطق النفوذ فى شمال أفريقيا، وتعهدت إيطاليا في هذا البروتوكول بعدم إقامة أية أشغال علي نهر عطبرة لأغراض الرى من شأنها تعديل تدفق مياه نهر عطبرة إلى نهر النيل علي نحو ملموس [١].

ثانياً: مجموعة المعاهدات التى أبرمت في أديس أبابا في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، وبين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصرى البريطاني وأثيوبيا وأرتيريا، وجاء فى صلب المادة الثالثة من هذا الإتفاق عدم إصدار إمبراطور الحبشة أى تعليمات بإقامة أي مشروع علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب إعتراض سريان مياهها إلي النيل، ما لم تتوافق على ذلك مقدماً حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري[٢]، وتم التأكيد على هذا الإلتزام في المادة الثالثة من إتفاق الحدود بين السودان الإنجليزي المصري وأثيوبيا وأرتيريا [٣].

ثالثا: إتفاقية لندن بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٠٦، التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، نصت علي مراعاة السيادة الأثيوبية، والتزام الدول الموقعة علي إحترام مصالح مصر و بريطانيا في نهر النيل، التحكم في مياه النهر وروافده، مع مراعاة المصالح المحلية [٤].

رابعاً: المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٢٥، وتعترف فيه الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان من مياه النيل الأزرق والأبيض، وتتعهد بعدم إقامة أي منشآت على هذين الفرعين أو روافدهما، بما يمكن أن يعوق بصورة ملموسة تدفقهما إلى النهر الرئيسي [٥].

خامساً: إتفاق القاهرة المبرم عام ١٩٩٣، الذى وقعه الرئيس المصرى الأسبق مبارك والرئيس الأثيوبي مليس زيناوي، والذى تضمن إطار للتعاون العام لتنمية موارد النيل وتعزيز

([1])Kevin G. Wheeler, Marc Jeuland, Jim W. Hall, Edith Zagona, Dale Whittington, Understanding and managing new risks on the Nile with the Grand Ethiopian Renaissance Dam, *Nature Communications*, 11, 2020, pp.5222.

([٢]) د/أحمد سرحال: قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٠، ص٤٩٤.

([٣]) د/صلاح الدين عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص٤٨٥.

([٤]) د/جهاد أحمد عودة- د/ محمد بدير العراقي-عاطف عبد العظيم جودة: سد النهضة الإثيوبي والزراعة المصرية، *المرجع السابق*، ص٣٩٢.

([٥]) د/منصور أحمد العادلي: النظام القانوني للأنهار الدولية، نظرة تطبيقية علي أهم أنهار الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥، ص٣٨٧.

مصالحها الإقتصادية والسياسية. وقد تضمن هذا الإتفاق أحد البنود التى يمتنع بموجبها أى طرف عن ممارسة أي نشاط يمكن أن يضر بالطرف الآخر فيما يتعلق بمياه النيل، ووضع إطار للتعاون من أجل الإستفادة العادلة والمنصفة لنهر النيل، والإقرار بعدم التعرض لأى طرف من الأطراف، إلا أن هذا الإتفاق قد توقف بعد محاولة الإغتيال التى تعرض لها الرئيس حسنى مبارك عام ١٩٩٥ فى أديس أبابا [١].

سادساً: إتفاقية عنتيبي (مايو ٢٠١٠): إجتمعت دول المنبع الستة (أثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي) في مدينة عنتيبي الأوغندية، وإتخذت مجموعة من القرارات أهمها عدم الإعتراف بالحقوق التاريخية لكل من مصر والسودان فى مياه نهر النيل، تخفيض حصة مصر من ٥٥,٥ مليار متر مكعب إلى٤٠ مليار متر مكعب، إلغاء شرط إخطار دول المنبع الستة لدولتى المصب (مصر والسودان) بقيام تلك الدول بأى أعمال نهر النيل، ذلك الشرط الذى تم إقراره في الإتفاقيات السابقة المنظمة للإنتفاع المشترك من مياه نهر النيل، إمهال مصر والسودان مدة عام للتوقيع على الإتفاقية، إلا أن مصر والسودان رفضت التوقيع بشكل قاطع على هذه الإتفاقية، بسبب البند (١٤/ب) من الإتفاقية، إذ وجدت فيها إنتقاصاً لحقوقها المائية التاريخية، وإضراراً بأمنها المائي [٢].

كما إشترطت كلاً من مصر والسودان ضرورة أن تتم التعديلات المقترحة على هذه الإتفاقية بالإجماع أو بأغلبية موصوفة تشمل كل من مصر والسودان، وهو الأمر الذى رفضته دول المنبع، وهو أمر كانت تقصد منه دول المنبع إسقاط الفيتو المصرى على المشروعات التى كانت تهدف دول المنبع إلى تحقيقها [٣].

وعلى الرغم من رفض السودان التوقيع على إتفاقية عنتيبي، إلا أن موقف السودان إتسم بالتأييد الواضح لأثيوبيا في بناء السد، إذ أعلن السفير السودانى في أثيوبيا في ٢٠ يونيو ٢٠١١ أن السودان يؤيد حق أثيوبيا فى بناء سد الألفية علي النيل الأزرق، كما أعلن الرئيس السودانى عمر البشير في ٨ مارس ٢٠١٢ تأييده لبناء أثيوبيا سد الألفية، ليس هذا فحسب، بل أنه عندما

---

(١) د/سارين زيدان: الصراع على المجارى المائية فى العالم العربى فى ضوء القانون الدولى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، ٢٠١٥.

(2)https://cutt.us/iEX6e; Tesfa-Alem Tekle, Ethiopia to build dam on Blue Nile near Sudan border, Sudantribune (Online), 15 March 2011, at: http://www.sudantribune.com/Ethiopia-to-build-dam-on-Blue-Nile,382832

Grand Ethiopian Renaissance Dam, at: http://en.wikipedia.org/wiki/Grand_Ethiopian_Renaissance_Dam.

(٣)عصام شروف: إتفاقيات حوض النيل فى ضوء أحكام القانون الدولى، متاح على الرابط: https://caus.org.lb/ar/

قامت أثيوبيا بتحويل مياه النيل الأزرق في مايو ٢٠١٣ أعربت الحكومة السودانية عن ترحيبها بهذه الخطوة، وأنها لن تضر بالمصالح السودانية[١].

وعند إثارة الجانبين المصري والسوداني الإلتزام بتلك الإتفاقات، أعلن رئيس الحكومة الأثيوبية أبي آحمد أن هذه الإتفاقيات هى إتفاقيات غير متكآفأة ومجحفة، تم إبرامها مع الدولة المستعمرة، وأن أثيوبيا كانت تحت الإستعمار، ودعا أبى إلى إلغاء اتفاقية ١٩٠٦ التى أبرمتها إيطاليا وبريطانيا، وإجراء مفاوضات لإلغائها، إلا أن أثيوبيا قد وقعت في تناقض مع نفسها من خلال الإعتراف باتفاقية عام ١٩٠٦ من خلال المذكرات التى تم تبادلها مع السودان في ١٨ يوليو ١٩٧٢، التى بموجبها تم ترسيم الحدود بين الدولتين، كما لم تطعن فى صحة المعاهدة أمام لجنة الحدود بينها وبين أرتيريا عام ٢٠٠٢ [٢]، ومن ثم تكون الاتفاقيات التى ابرمتها الدول الاستعمارية نيابة عن أثيوبيا سارية في حقها بموجب اتفاقية فيينا لخلافة الدول فى المعاهدات الدولية، المبرمة بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٧٨[٣]، وساقت حالة مماثلة، وهي رفض تنزانيا للالتزامات البريطانية التى ارتبطت بها المستعمرات بموجب إعلان أروشا لعام ١٩٦٧، وقد ردت الحكومة المصرية على ادعاء أثيوبيا بأن الاتفاقيات التى ابرمتها القوى الاستعمارية باسمها غير ملزمة بالنسبة لها، بالقول أنه من المستقر عليه في القانون الدولي، من خلال ما قررته لجنة القانون الدولي خلال صياغة اتفاقية الاستغلال المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ مايو ١٩٩٧، ومن بعدها محكمة العدل الدولية في نزاعها بتاريخ ٢٥ سبتمبر١٩٩٧ في النزاع المجري- السلوفاكي بالطبيعة العينية لمعاهدات استخدام مياه الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحية، وخضعوها لنص المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٧٨ [٤]، وتؤكد هذه المادة على عدم تأثر الاتفاقيات الإقليمية بالتوارث الدولى،

---

[١] رويدة محمد عبد الوهاب فرح: أزمة سد النهضة وموقف السودان، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، عدد ١٢(٢)، ٢٠٢٠، ص٤٣٧.

[2] Fatsah ouguergouz and djacoba liva tehindrazanarivelo, The question of secession in Africa, in Marcelo G. Kohen, (ed.), Secession International Law Perspectives, Cambridge University Press, 2006, pp.257-268.

[٣] ناصر السر ناصر محمد: سد النهضة، ووضعه القانوني، وأثره علي الأمن القومي في حوض النيل، *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، المجلد ٣٣، عدد ١٧٠، ٢٠١٧، ص١٨٦.

[4] Frédéric Lasserre et Annabelle Boutet, Le droit international réglera-t-il les litiges du partage de l'eau?, Le bassin du Nil et quelques autres cas (Note), *Études internationals*, Vol. 33, no. 3, 2002, p.506.

ومن ثم فإن ادعاء أثيوبيا بتحللها من الالتزامات القانونية التى فرضتها الاتفاقيات السابقة، المبرمة فى ظل الاحتلال البريطاني لمصر والإيطالي لأثيوبيا قولاً فى غير محله[١].

كما جاء رد السودان منسجماً مع تلك الإتفاقيات، إذ رد وزير الخارجية السوادني علي هذه التصريحات أنه بإعمال هذا المنطق، فإن سد النهضة هو أرض سودانية، إذ أن منطقة بني شنقول المقام عليها سد النهضة هي أراضي سودانية تنازلت بريطانيا عنها لإيطاليا في إطار إتفاقات تقاسم النفوذ.

الأمر الآخر الذى يتعين علينا الإشارة إليه، ونحن بصدد تفنيد المزاعم الأثيوبية، بشأن عدم سريان الإتفاقيات التى أبرمتها الدول الإستعمارية فى حقها هو أنه بموجب المادة ٥٩ من إتفاقية فينا لقانون المعاهدات، فإن المعاهدة تكون سارية ما تبرم ذات الأطراف إتفاقية بشأن ذات موضوع الإتفاقية السابقة، وهو الأمر الذى لم يتحقق فى هذه الحالة، كما أن المعاهدات الأولى لا تتعارض مع الإتفاقيات اللاحقة، بما يجعل تطبيقهما معاً أمراً غير ممكناً، وهو ما لم يتحقق مع الإتفاقيات الخاصة بتنظيم مياه نهر النيل [٢].

وفكرة السد الأثيوبي ليست جديدة، إذ فكرت الحكومة الأثيوبية مرات عدة بناء هذا السد (خلال الفترة من ١٩٥٤-١٩٦٤) وكانت البداية الأولي في عام ١٩٤٦ بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي، الذي حدد ٢٦ موقع يمكن أن تصلح لبناء السد، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، على الرغم من ذلك بقيت فكرة بناء السد قائمة فى أذهان حكومة أثيوبيا، التي إستغلت إنشغال مصر في ذلك الحين بموجات الربيع العربي، وبدعم إقليمي، بدأت أثيوبيا في إعادة طرح فكرة سد النهضة، من خلال القروض التي تحصل عليها من البنوك الخارجية عام ٢٠١٠، حيث تم الإنتهاء من تصميم السد، ووضع رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي حجر الأساس، وأطلق عليه سد الألفية، وتم الإعلان عنه البدأ في بناءه عام ٢٠١١ [٣]، وفي ٣١ مارس ٢٠١١ تم إعطاء عقد بقيمة ٤,٨ مليار دولار إلى الشركة الإيطالية ساليني، إذ كان بناء السد جزء من خطة النمو والتحول التى أعلن عنها رئيس الحكومة مليس زيناوي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، وطرحت الحكومة الأثيوبية حملة تمويل للسد، للتخلص من الحاجة إلي التمويل الخارجي، وما قد يفرضه ذلك من قيود علي حرية وسيادة الحكومة الأثيوبية.

---

(١) د/مفيد شهاب: جوانب قانونية في موضوع السد الأثيوبي، *مجلة أوراق الشرق الأوسط*، العدد ٦٣، أبريل-يونيو ٢٠١٤، ص٨٠- ص٨١.

(٢) د/أحمد أبو الوفا: القيمة القانونية لإتفاقيات نهر النيل، مجلة أفاق إفريقيا، المجلد الحادى عشر، العدد ٣٩، ٢٠١٣، ص٢٦.

(٣) رويدة محمد عبد الوهاب فرح: أزمة سد النهضة وموقف السودان، *المرجع السابق*، ص٤٣٤.

وفي ١٥ أبريل ٢٠١١، تم تغيير إسم السد إلي سد النهضة عندما استغلت أثيوبيا الظروف الداخلية في مصر، وإنعدام الحد الأدني من التنسيق بين خلايا إدارة الأزمة، وأعلنت عن إنشاء سد النهضة، وتعديل سعته التخزينية من ١٤ مليار متر مكعب إلي ٧٤ مليار متر مكعب، أي بزيادة قدرها خمس مرات، وقامت بتعديل مجري النهر دون إخطار دولتي المصب، وهو ما يشكل مخالفة لقواعد وأعراف القانون الدولي، مبدأ حسن النية، وهو ما دفع مصر إلي اللجوء تسوية هذا النزاع، إلا أن الخارجية المصرية قد نجحت فى ذلك الحين فى وقف بناء السد من خلال وقف التمويل الخارجي اللازم لبناء السد، ومقداره ٤ مليارات دولار، من خلال الإستناد إلى أن هذا التمويل يخالف الإتفاقيات الدولية التي تنظم المجاري المائية، والتى كان أهمها إتفاقية ١٩٢٩ وإتفاقية ١٩٥٨ بشأن تقاسم مياه نهر النيل.

وقد نشب الخلاف بين أثيوبيا من ناحية ومصر والسودان من ناحية أخري حول سنوات المليء، وهو ما أدى إلي الدخول في مفاوضات في هذا الخصوص [١]، بهدف التوصل إلى صيغة توافقية تراعى مصالح الدول أطراف المعاهدة، ومن أبرز تطبيقات هذه الوسيلة في تسوية المنازعات جولات التفاوض بين كلاً من مصر، السودان وأثيوبيا للتوصل إلي إتفاق قانوني ملزم بشأن إدارة وتشغيل سد النهضة. ترجع فكرة إنشاء السدود على النيل الأزرق الذي يمنح مصر والسودان أكبر نسبة من مياه نهر النيل إلي فترة قديمة، إلا أنها قويت وتبللورت خلال سبعينيات القرن الماضي، وتعاملت معها الحكومة المصرية بحسم من خلال ضرب قواعد السد بالطيران.

وفي الوساطة فإن الدولة الوسيطة لا تكتفي بمجرد الحضور مع الأطراف، كما هو الحال في المساعى الحميدة، ولكنها تقترح قواعد للتفاوض وتتوسط مباشرة، وتسعى لأن تقدم الدول المعنية تنازلات متبادلة، وقد لجأت مصر إلى طلب وساطة الاتحاد الأفريقى، ثم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، ونلاحظ هنا أن هناك مفاضلة من جانب دول النزاع بين الوسطاء، لما للوسيط وثقله الدولي والسياسي من أثر علي نتائج المفاوضات الرباعية، ففي الوقت الذي تعارض فيه أثيوبيا وساطة الاتحاد الأوربي، وتكتفي فقط بوساطة الاتحاد الأفريقي، طالبت كلاً من مصر والسودان إلى الوساطة الدولية، وهو ما يضع المفاوض وصانع القرار المصري أمام مرحلة يتعين عليه فيها اختيار الوسيط الذي يمثل شريك استراتيجي، لا غنى عنه لأثيوبيا، وهو ما يقلل بالتالى فرص التعنت الأثيوبى فى المفاوضات، خاصة إذا كان هذا الشريك جاداً في جهوده، لا تتعارض مصالحه مع حل النزاع، كما حدث مع روسيا، صاحبة الاستثمارات في السد، والتي لجأ إليها رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد، لحماية السد من خلال تركيب منظومات الدفاع الجوي، تحسباً لضرب السد بالطيران، كما أشارت بعض وكالات الأنباء، وكما حدث في

---

(١) يخلف ثورى: تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، *مجلة الإجتهاد القانونية والإقتصادية*، عدد ٢، ٢٠١٨.

عهد الرئيس السادات، وتهديد الرئيس مبارك واللواء عمر سليمان أثناء زيارة رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي إلي القاهرة في تسعينات القرن الماضي، وهو ما يجعل من الوساطة الروسية مشكوك في جدواها.

وعلي الرغم من وضوح اللجوء إلى آلية التفاوض للمزايا التي أسلفنا بيانها، إلا أن أثيوبيا بدأت عملية الملء الأول للسد منفردة، بالمخالفة للمبدأ الخامس من إعلان المبادئ بشأن التعاون فى الملء الأول وإدارة السد، دون الإتفاق على قواعد التشغيل السنوي للسد، ودون الأخذ فى الإعتبار لمبدأ أمان السد، عدم مراعاة توصية لجنة الخبراء بشأن أمان السد بالمخالفة للمبدأ الثامن من إعلان المبادئ الصادر عام ٢٠١٥، فقد كلاً من مصر والسودان أن السلوك الأثيوبي من شأنه أن يهدد أمنهما المائي، فضلاً عن المخاطر التي يشكلها سد النهضة علي كلاً من السودان ومصر، لذلك طلبت مصر والسودان من الولايات المتحدة الوساطة، كذلك وساطة البنك الدولي، وباشرت الدول الثلاث التفاوض برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها توقفت لمراوغة الجانب الأثيوبي، ومحاولة كسب الوقت، وإمتناعه عن حضور جلسة توقيع الإتفاق في الولايات المتحدة، بذريعة أن النيل الأزرق هو بحيرة داخلية، وليس نهر دولى، وأن أثيوبياً سوف تقوم ببناء العديد من السدود لتوليد الكهرباء، لتوفير الطاقة لما لا يقل عن ثلاثة أرباع الشعب الأثيوبي، فضلاً عن التنمية، وتوفير فرص العمل، وتعويض النقص في الغذاء [١].

ونتيجة مضي أثيوبياً قدما في الملء الثاني للسد بدون التوصل إلي إتفاق ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد، وتقاسم حصص مصر من مياه نهر النيل، ومعارضة كلاً من مصر والسودان بعد تقارب موقفيهم [٢]، ما دعا الإتحاد الأفريقي الأطراف علي مستوي وزراء الخارجية للتفاوض في كينشاسا، عاصمة الكونغو الديمقرطية، وإقترحت إثيوبيا تأجيل الملئ الثاني للسد إلي ما بعد يوليو ٢٠٢١، إلا أن كلاً من مصر والسودان رفضت هذا المقترح، إذ إعتبر وزير الري السوداني هذا العرض من جانب أثيوبيا بمثابة موافقة ضمنية علي الملئ الثاني للسد دون التوصل إلي إتفاق ملزم قانوناً بشأن إدارة وتشغيل السد.

وفى إطار القانون الدولي، والمادة العاشرة من إعلان المبادئ المبرم بين مصر والسوان وأثيوبيا، فى مارس ٢٠١٥، بضرورة اللجوء إلي التفاوض كسبيل وحيد لحل أزمة سد النهضة،

([1]) Kevin G. Wheeler, Marc Jeuland, Jim W. Hall, Edith Zagona, Dale Whittington, Understanding and managing new risks on the Nile with the Grand Ethiopian Renaissance Dam, *Nature Communications*, 11, 2020, pp.5222.

([٢]) د/السيد عبد الوهاب هبة: الوسائل السلمية لحل المنازعات، دراسة تطبيقية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٢٠، ص١٢٧.

فقد إعتمدت الدبلوماسية المصرية هذا السبيل لتسوية أزمة سد النهضة، وهو ما يدعونا إلى بيان التفاوض كوسيلة لتسوية المنازعات فى إطار القانون الدولي والإتفاقيات الدولية، وأهم محطات التفاوض فى هذا الملف فى المطالب التالية:

المطلب الثاني

التفاوض كوسيلة لتسوية نزاع سد النهضة

يقصد بالتفاوض كما عرفه الدكتور علي صادق أبو هيف على أنه: "تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهما، ويكون تبادل الآراء شفاهية أو في مذكرات مكتوبة، أو بالطريقتين معا، وإذا كان النزاع مما يحتاج حله لتدخل فني كتعيين الحدود بين دولتين متجاورتين، ألّفت الدولتان لجنة فنية مختلطة من مندوبين عن كل منهما تتولى دراسة موضوع النزاع ووضع تقرير يسترشد المفاوضين الأصليين."

كما عرف جانب من الفقه التفاوض بأنها عملية بين متنازعين أو أكثر من أجل التوصل إلى اتفاق أو بأنه" : صفقة، بحيث يسعى كل طرف للحصول على أقصى حد من المنافع في هذا الاتفاق أو الصفقة [١].

ويشترط ان تكون أطراف التفاوض الدولى من أشخاص القانون الدولى العام القادرة وحدها على تحمل الالتزامت واكتساب الحقوق (الدول- المنظمات الدولية)، كما يجب أن يكون المفاوض الدولى مزودا باوراق تفويض إلا إذا كان رئيسا للدولة أو رئيسا للحكومة، أو وزيرا للخارجية، أو رئيسا للبعثة الدائمة لدى إحدى المنظمات الدولية فيما يتصل بالتفاوض مع نفس المنظمة [٢]، إلا أنه ما يؤخذ على التفاوض فى تسوية المنازعات هو غياب القوة الملزمة، بما يجعلها نقطة ضعف أساسية فى النظام الدولى المعاصر.

كما تعبر المفاوضات بوجه عام عن تبادل وجهات النظر حول الموضوع محل النزاع، وهي أحد الأدوات التي تباشر بها الدولة علاقتها الدولية مع الدول الأخري. وقد تكون المفاوضات مباشرة أو غير مباشرة عبر وسيط، أو قد تكون علنية أو سرية، وتعد المفاوضات المباشرة الحل الأمثل لتسوية النزاع محل التفاوض [٣].

([1])Robert Barnidge, The international law as a means of negotiation settlement, *Fordham International Law Journal*, Vol. 36 (3), 2013, pp.545-575.

([٢])د/ أحمد محمود جمعة: دبلوماسية المفاوضات والمؤتمرات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٢، ص٣١- ص٣٢.

([٣]) د/ أحمد سرحال: قانون العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص٤٣٦.

ويكفي بياناً لأهمية التفاوض في حل النزاع الإشارة إلي حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية مافروماتيس في٣٠ أغسطس ١٩٢٤، التى أكدت على ضرورة اللجوء إلي التفاوض كمرحلة أولي لتسوية أى نزاع، إذ تعد خطوة أولي تحدد معالم النزاع، ويمكن البناء على مخرجاتها [١].

ووضعت الدولة المصرية قواعد للتفاوض لتسوية النزاع بشأن سد النهضة، فمنها ما كان إيجابياً، ومنها ما كان سلبياً، له أثاره علي الموقف التفاوضي لمصر في جولات المفاوضات اللاحقة، وهو ما يمكننا بيانه علي النحو التالي:

أولاً: أساس التفاوض في القانون الدولي كآلية لتسوية المنازعات

من بين المبادئ السلمية هو حفاظ الدول علي السلم والتعاون فيمها بينها، تسوية منازعاتها بالطرق السلمية، ويبقي التفاوض هو الوظيفة الأساسية أو المحورية للدبلوماسية، إذ جاءت اتفاقية لاهاي لعام ١٨٩٩ و١٩٠٧، التي نصت علي ضرورة التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وهو ما يتفق مع تلك المبادئ التى وضعتها لجنة القانون الدولي عام ١٩٦١، التى حثت الدول الأعضاء على تسوية المنازعات بالطرق السلمية، معتبرة أن ذلك دليل عملى على إعمال مبدأ حسن الجوار.

ليس هذا فحسب، بل ورد اللجوء إلي التفاوض لتسوية المنازعات كإحدى الطرق السلمية في إعلان مانيلا فى نوفمبر١٩٨٢، الذى أكد على ضرورة التزام الدول باللجوء إلى الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية، إذ يعد الالتزام بالتفاوض هو الخطوة الأولي نحو التسوية السلمية للمنازعات الدولية [٢]، كما نصت عليه المادة ٢/٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التى نصت علي ضرورة أن تؤدى الدول الأعضاء بحسن نية التزاماتها المنصوص عليها في هذا الميثاق.

وتواترت نصوص المواثيق الدولية على ضرورة التسوية السلمية للمنازعات الدولية من خلال الوسائل السلمية المختلفة، إذ تم النص علي هذه الآلية في تنص المادة ٨ من اتفاقية عام ١٩٩٧ علي ضرورة المساوة في السيادة بين الدول بقصد تحقيق الاستخدام الأمثل للمجرى المائي الدولى، وفى مبادرة حوض النيل لعام ١٩٩٩، التي تمثل الآلية الحالية التى تجمع كل دول حوض النيل تحت مظلة واحدة، تقوم علي مبدأين أساسيين، هما تحقيق المنفعة للجميع، وعدم الإضرار بأي دولة من دول نهر النيل نتيجة هذا الاستخدام [٣]، هي المبادئ التى نصت عليها قواعد برلين لعام ٢٠٠٤ بشأن تحديد النصيب العادل والمعقول من المياه إلي قواعد

---

(١) د/ صلاح الدين عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص٩٥٠.

(2)Laila Chourkoune, La negociation diplomatique dans le cadre du reglement pacificque des differends, *Hypotheses*, 14, 2001, p.153.

(٣)د/مفيد شهاب: جوانب قانونية في موضوع السد الأثيوبي، المرجع السابق، ص٧٩.

هلسنكي لعام ١٩٦٦، ومن أهمها الاستخدامات القائمة، وهو ما يشكل أساساً يمكن لمصر الاستناد إليه في حماية حقوقها وحصتها التاريخية في النهر [١].

علاوة على المواثيق الدولية التى تحيل إلي التفاوض لتسوية المنازعات الدولية، نجد أن المبدأ العاشر من إعلان المبادئ، المبرم فى مارس ٢٠١٥ بين كل من مصر والسودان وأثيوبيا، قد وضع آلية لتسوية المنازعات، نصت على" تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الإتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا، وإذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المفاوضات أو المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق أو الوساطة، أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة "، ورأي البعض أن نص المبدأ العاشر من إعلان المبادئ علي اللجوء إلي التفاوض لحل الخلافات الناشئة عن تفسير وتطبيق هذا الإتفاق يرجع إلي طبيعة التفاوض، بإعتبارها أبسط وسائل التسوية السلمية للمنازعات، إذ أن أطراف النزاع هم من يتولون إدارتها، وأن الحل ناتج عن إرادة تلك الأطراف، ولا يشعرون بأن هذا الحل مفروض عليهم من جانب طرف من الأطراف، كما أن المفاوضات يمكن أن تجري جنباً إلي جنب مع الطرق الأخري لتسوية المنازعات، مثل الوساطة والمساعي الحميدة [٢].

وبموجب هذا الشرط، فإنه يجوز للدول أن تدرج في اتفاقاتها شرط اختياري يمكنها بموجبه أن تلجأ إلي الطرق السلمية لتسوية المنازعات، تجنباً للحروب في حل المنازعات الدولية [٣].

ويثور هنا تساؤلاً مفاده هل إن الالتزام بالتفاوض يفرض علي الدول الأطراف التزام بضرورة الوصول إلي حل للنزاع؟

أغنتنا أحكام المحكمة الدائمة للعدل الدولي عناء الإجابة علي هذا السؤال، وذلك بمناسبة نظرها نزاع بين ليتوانيا وبولونيا، في القضية التي عرفت بقضية العبور النهري، وقالت المحكمة أن الالتزام بالتفاوض لا يفرض علي الدول المتفاوضة التزام بالتوصل إلي تسوية إذا ما التزمت الدول الأطراف بحسن النية [٤]، إذ يعد حسن النية أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي، فهو مبدأ جوهري لأي نظام قانوني، إذ حسن النية ينطوي علي قدر من الثقة والتعاون بين الأطراف، بدونهما لا يمكن النجاح في حل تلك المنازعات، ومن ثم تصبح تلك المفاوضات

---

(١) د/مفيد شهاب: جوانب قانونية في موضوع السد الأثيوبي، *المرجع السابق*، ص٨٠.

(٢) د/ محمد مصطفي يونس: القانون الدولي العام، دار النصر للتوزيع والنشر، ١٩٩٧، ص٣٥٠.

(3)Lorna Lloyd, Le règlement pacifique des conflits, *Études internationals*, Vol. 31, (4), 2000, pp.709-725.

(4) CPJI, 5 Oct. 1931, Serie A/B 13, no.42, p.116.

مفرغة من محتواها وجوهرها حال انعدام حسن النية بين الأطراف [١]، إذ يمنع مبدأ حسن النية إساءة استخدام حقوق المعاهدة علي نحو يلحق بأطرافها ضرر، كما أن حسن النية يفرض علي الأطراف الالتزام بالامتناع عن القيام بأي عمل يمكنه أن يجرد المعاهدة من موضوعها وهدفها [٢].

ويعد حسن النية من المبادىء المرتبطة بحسن الجوار، لأنه يساعد الدولة على ضبط تصرفاتها فى علاقاتها الدولية مع غيرها من الدول، بمسلك يتوافق مع مبادىء القانون الدولى، وهو ما دفع بعض الفقه الى ان يؤسس الاستخدام المنصف والمعقول على هذا الاساس، حيث تلتزم الدول باحترام المعاهدات والمبادىء القانونية السائدة فى المجتمع الدولى، فى إطار من العدالة والتصرف المعقول بينها وذلك بموجب هذا المبدأ [٣].

ولأهمية هذا المبدأ في مجال القانون الدولى، فقد نصت ديباجة اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، وكذلك المادة ٢٦ من الاتفاقية بقولها " كل معاهدة نافذة تكون ملزمة لأطرافها، وعليهم تنفيذها بحسن نية "، كما أنه لم يكن مستغرباً أن تؤكد أحكام وقرارات المحاكم الدولية علي مبدأ حسن النية، كما هو الحال في رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس١٩٥٠ بشأن تفسير معاهدات السلم بين بلغاريا، المجر ورومانيا [٤]، وفي قراراتها، كما هو الحال في قضية التجارب النووية بين إستراليا وفرنسا عام ١٩٧٤، وهو ما يمكن اكتشافه من خلال تتبع الهدف النهائي للفعل محل النزاع الذي تهدف الدولة إلي القيام به [٥].

قياساً علي ضرورة توفر حسن النية في التفاوض وفي تنفيذ المعاهدات، يلاحظ أن المفاوضات التي أجرتها بين أطراف النزاع الثلاثة أظهرت التعنت الأثيوبي، وغياب حسن النوايا، وغياب الإرادة السياسية للانتفاع المشترك بمياه النهر، وعدم الإضرار بالمصالح المشتركة للدول

([1]) Robert Kolb, La bonne foi en droit international public, *Revue Belge de Droit International*, Vol. 2, 1998, pp.661-731.

([٢]) رغد عبد الأمير الخزرجي: مبدأ حسن النية في تنفيذ المعاهدات الدولية، *مجلة جامعة ديالي*، العدد ٦٤، ٢٠١٤، ص١٨٨.

([٣]) د/ محمد مصطفى يونس: حسن النية فى القانون الدولى العام، *المجلة المصرية للقانون الدولى*، العدد ٥١ ،١٩٩٥، ص ٢٣٥

([٤]) رغد عبد الأمير الخزرجي: مبدأ حسن النية في تنفيذ المعاهدات الدولية، المرجع السابق، ص١٩٣.

([5])Yves Le Bouthillier et Michel Morin, La bonne foi en droit international public، le reglement pacifique des diffrrends et le recours la force lors de la guerre du Golfe, *Revue de Droit de McGill*, Vol. 37, 1992, p.1027-1052; affaire des essais nucliaires (Australie c. France), [1974] C.I.J. Rec. 253 A la p. 268.

الثلاث، وهو ما أفرغ هذه المفاوضات من قيمتها، وهو ما عبر عنه العديد من الخبراء بالقول أن الحكومة الأثيوبية تتجه إلي عرقلة المبادرات المصرية والسودانية التي ترمي إلي إدارة وتشغيل السد، وتري أثيوبيا في موقفها أنه يستند إلي السيادة المطلقة [١]، من خلال التصريحات المتكررة علي لسان مسئوليها بأنها سوف تواصل ملئ السد بالإرادة المنفردة، بما يفرغ المفاوضات من جداوها وقيمتها فى تسوية النزاع. ونسوق في هذا الخصوص أمثلة عدة، منها تصريح وزير الري الاثيوبي سيليشى بيكيلى، خلال المؤتمر البحثي في جامعة أربا منش بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢١، أن بلاده سوف تواصل المليء الثاني للسد، وعلي الرغم أن كمية المياه التي سوف يتم تخزينها أقل من الكمية المستهدفة، إلا أن هذا المليء سوف يتم بالإرادة المنفردة لأثيوبيا، دون التوصل إلي أي اتفاق ملزم بشأن ملئ وتشغيل السد، وهو ما يشكل تحدياً آخر لمصر والسودان، ومؤشر قوي آخر علي أن القصد من هذه المفاوضات هو استهلاك الوقت [٢].

ومن قبل أعلن وزير الخارجية الأثيوبي Gedu Andargachew، بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٢٠ في مقابل مع الأسوشيتد برس، أن أثيوبيا غير ملزمة بالتوصل إلي اتفاق ملزم قبل البدء في ملئ السد، وهو يشير بوضوح إلي مراوغة الجانب الأثيوبي، ورغبته فى كسب الوقت لفرض الأمر الواقع من خلال إكمال مراحل واسعة من بناء السد. وفي ٢٢ يونيو ٢٠٢٠، فقد اعلن وزير الخارجية الأثيوبي انه ليس هناك قوة داخلية أو خارجية يمكنها ان توقف أثيوبيا عن بناء السد، وهو تصريح يكشف عن تقلص دور الدبلوماسية والتفاوض في إنهاء تلك الأزمة [٣].

فضلاً عن ذلك أثيوبيا تقدمت، خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد يوم ١١ يونيو ٢٠٢٠، بمقترح مثير للقلق يتضمن رؤيتها لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة وذلك لكونه اقتراح مخل من الناحيتين الفنية والقانونية، وقد كشف المتحدث باسم وزارة الموارد المائية والري عن بعض أوجه العوار في هذا الطرح الأثيوبي الأخير، ومنها:

أ: في الوقت الذى تسعى فيه مصر والسودان للتوصل لوثيقة قانونية ملزمة تنظم ملء وتشغيل سد النهضة وتحفظ حقوق الدول الثلاث، فإن أثيوبيا تأمل في أن يتم التوقيع على ورقة غير ملزمة تقوم بموجبها دولتي المصب بالتخلي عن حقوقهما المائية والاعتراف لأثيوبيا بحق غير

([1])Frédéric Lasserre et Annabelle Boutet, Le droit international réglera-t-il les litiges du partage de l'eau?, Le bassin du Nil et quelques autres cas (Note), *Études internationals*, Vol. 33, no. 3, 2002, p.506.

([2])https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06062021&id=5f270ab7-f7a7-4b4a-bec0-deb055c047e2

([3])Menna Khaled and Michael Mulligan, Grad Ethiopian Renaissance dam and the international legal and political implications, *J. International and Comity*, Vol. 2 (1), 2021, pp.91-92.

مشروط في استخدام مياه النيل الأزرق بشكل أحادي وبملء وتشغيل سد النهضة وفق رؤيتها المنفردة.

ب: إن الطرح الأثيوبي يهدف إلى إهدار كافة الاتفاقات والتفاهمات التي توصلت إليها الدول الثلاث خلال المفاوضات الممتدة لما يقرب من عقد كامل، بما في ذلك الاتفاقات التي خلصت إليها جولات المفاوضات التي أجريت مؤخراً بمشاركة الولايات المتحدة والبنك الدولي.

ج: إن الورقة الأثيوبية لا تقدم أي ضمانات تؤمن دولتي المصب في فترات الجفاف والجفاف الممتد ولا توفر أي حماية لهما من الآثار والأضرار الجسيمة التي قد تترتب على ملء وتشغل سد النهضة.

د: تنص الورقة الأثيوبية على حق أثيوبيا المطلق في تغيير وتعديل قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي على ضوء معدلات توليد الكهرباء من السد ولتلبية احتياجاتها المائية، دون حتى الالتفات إلى مصالح دولتي المصب أو أخذها في الاعتبار.

وفي ١٥ يوليو ٢٠٢٠ أعلنت اثيوبيا أنها بدأ في ملئ السد، وإزاء موجة الغضب التي احدثتها هذه التصريحات، أعلن وزير الري والطاقة الأثيوبي أن المليء قد بدأ بصورة طبيعية، نتيجة الهطول الشديد للمياه، وأعربت السودان عن مخاوفها من تلك التصريحات، بعد أن وجدت ترجمة لهذا التصريح للوزير الأثيوبي علي أرض الواقع، التي تمثلت في انخفاض تدفق المياه من محطة ديم Deim علي الحدود الاثيوبية السودانية، نتيجة إغلاق بوابات سد النهضة، لذلك قدمت الحكومة السودانية مذكرة احتجاج علي هذا التصرف أحادي الجانب.

لم يكن سوء نية الجانب الأثيوبي متوفرة فقط في المفاوضات، ولكنها كانت متوفرة منذ البداية، وهو الأمر الذي يكشفه تقرير هيئة الأنهار الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تعارض بناء سد النهضة الأثيوبي، ووزعت تقريرا أعدته لجنة الخبراء الدوليين على الحكومات المصرية والسودانية والأثيوبية في مايو ٢٠١٣، تضمن تداعيات بناء سد النهضة الأثيوبي وخطورته، فهو سد يهدف إلى تخزين المياه وليس توليد كهرباء، فسدود الكهرباء في العالم صغيرة تحتاج تخزين ما بين ٨ مليارات و١٥ مليار متر مكعب من المياه، وليست بحجم سد النهضة الأثيوبي الذى سيقوم بتخزين أكثر من ٧٤ مليارا متر مكعب من المياه [١]، وهو أمر أكدت عليه تصريحات المسئولين في أثيوبيا، الذين ذكروا مراراً وتكراراً بأنه من حق أثيوبيا أن تستغل مواردها، وتبيع المياه، كما يبيع العرب النفط.

فضلاً عن ذلك، أعلنت الحكومة المصرية عن إستعدادها تزويد أثيوبيا بالكهرباء من خلال شبكة الربط الكهربائى، ما دام الغرض الذى تسعى إليه الحكومة الأثيوبية هو توليد الطاقة، وليس تخزين المياة.

---

(1)https://gate.ahram.org.eg/daily/News/467357.aspx.

هناك موقف يؤسس لسوء نية الطرف الأثيوبي، ورغبته في كسب مزيد من الوقت لإتمام المزيد من مراحل السد انسحاب الوفد الأثيوبي من مفاوضات واشنطون برعاية شخصية من الرئيس ترامب والبنك الدولي في أوائل عام٢٠٢٠، وأعلن وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوشن، أن المفاوضات بين الأطراف مبشرة، ومن الممكن التوصل إلى مقترح توافقي جرت بلورته بمشاركة البنك الدولي، إلا أن الطرف الإثيوبي قد قرر فجأة مغادرة المفاوضات، وعدم التوقيع [١]، بل إن أثيوبيا أرادت العودة إلي ما قبل مفاوضات واشنطون، في الوقت الذى صممت فيه مصر، ومن خلفها السودان علي ضرورة البناء علي مخرجات إعلان المبادئ المبرم عام ٢٠١٥، وجولات المفاوضات السابقة، وهو ما دعا مصر إلي تدويل القضية، واللجوء إلي مجلس الأمن لتسوية النزاع[٢].

ثانياً: أبرز محطات التفاوض في ملف سد النهضة

في إبريل ٢٠١١ أعلنت اثيوبيا عن بناء سد النهضة في ظل ظروف دقيقة عاشها الشعب المصري اتسمت بحالة عدم الاتزان عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واقترح رئيس الوزراء الأثيوبي تشكيل لجنة فنية ثلاثية مشتركة تتضمن وزراء المياه في الدول الثلاث للالتقاء ودراسة موضوع السدود من جميع جوانبها والتوصل الى رؤية مشتركة بشأن هذه القضية، وبحث آلية تشغيل السد، واتفاق يكون بمثابة صيغة مرضية لكل الأطراف.

بدأت أولى اجتماعات اللجنة الفنية في ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠١١، ثم دخلت مصر سلسلة من جولات المحادثات المصرية السودانية الاثيوبية اتسمت بالشد والتعنت الاثيوبي ثم الانتهاء إلى الاحتكام لبيت خبرة عالمي لتقييم السد وتحديد آثاره وتداعياته وهي المرحلة التي انتهت في مارس ٢٠١٥، ومرت بالعديد من المراحل بدأت بالاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء الدوليين لتقييم المشروع، وقد تشكلت من خبيرين من السودان، وخبيرين من مصر، اربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والاعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا.

في ٢٨ يونيو ٢٠١٤ صدر اعلان مالابو على هيئة بيان مشترك، عقب لقاء مطول بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي، هايلي مريم ديسالين، ونص على أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر لتناول كل جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، كما أكد الطرفان محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري ووجوده، وكذلك إدراكهما لاحتياجات الشعب

([1])https://bit.ly/34ROfmW.

([٢]) د/عبده موسى: أزمة سد النهضة: ما الذي يعرقل المسار التفاوضي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠، ص٥.

الإثيوبي التنموية، وفيما يتعلق باستخداماتهما المائية، فقد تم النص علي عدد من المبادئ أهمها التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة علي استخدامات مصر من المياه، والتزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، والذي يأخذ احتياجاتها التنموية، وتطلعات شعب إثيوبيا في الحسبان، فضلا عن التزام الدولتين بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية، وفي إطار التوافق.

في أغسطس ٢٠١٤ عقد الاجتماع الرابع على مستوى وزراء الري في البلدان الثلاث في الخرطوم بعد ثمانية أشهر من الانقطاع، والتي تم خلالها الاتفاق على آلية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية بشأن سد النهضة، وصدر بيان الختامي برعاية سودانية نص على تشكيل لجنة خبراء رباعية من الدول الثلاث بجانب الاستعانة بشركة استشارية دولية لإجراء الدراستين الإضافيتين للسد.

ثم عقدت مجموعة من الجولات خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ تم خلالها صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية الوطنية وقواعدها الاجرائية، والاتفاق على المعايير العامة لتقييم واختيار الشركات الاستشارية الدولية الموكل إليها أعمال الدراسات الفنية، حيث تم الاتفاق على ٧ مكاتب استشارية عالمية واختيار واحد من بينهم لتنفيذها.

وفي ٢٣ مارس ٢٠١٥ عقدت جولة في الخرطوم وقعت خلالها الدول الثلاث إعلان المبادئ الذي يحدد إطار التزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل يشمل ١٠ مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الانهار الدولية بجانب ارفاق ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث، وتمثل هذه الوثيقة الجسر الواصل بين أطراف القضية للوصول إلى اتفاقات تفصيلية بين الدول الثلاث حول القضايا المرتبطة بالسد.

توصلت الدول الثلاث (مصر-السودان-أثيوبيا) بمقتضى هذا الإتفاق إلى ضرورة الحفاظ علي المصالح المائية للدول الثلاث، وإتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال إستخدامها للنيل الأزرق/النيل الرئيسي [١]، كما إستطاعت أثيوبيا بموجب هذا الإتفاق الحصول علي دفعات من القروض التي تمكنها من بناء السد، بعد أن كانت الدول الممولة قد أوقفت التمويل حتي التوصل إلي إتفاق بين الدولة الثلاث.

في ٢٢ يوليو ٢٠١٥ تم عقد جولة لاجتماعات اللجنة الفنية في الخرطوم، وأصدرت بيانا يتضمن قواعد وأطر عمل المكتبين الاستشاريين الدوليين معًا في إجراء الدراسات المطلوبة لسد النهضة الإثيوبي وحددت موعد ١٢ أغسطس ٢٠١٥ لاستلام العرض الفني المعدل.

---

(١) المبدأ الثالث من إتفاق إعلان المبادئ عام ٢٠١٥.

وفي نوفمبر ٢٠١٥ عقدت الجولة التاسعة للجنة الوطنية لسد النهضة الأثيوبي في القاهرة لبحث سبل دفع مسار الدراسات الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدوليين بخصوص تحديد تأثيرات سد النهضة الإثيوبي على كل من مصر والسودان، وبحث النقاط الخلافية بين الشركتين الاستشاريتين التي تم توضيحها للدول الثلاث ورفع نتائج الاجتماعات الى الوزراء بالدول الثلاث للاعتماد واستعراض البدائل المختلفة المقدمة من خبراء الدول الثلاث لحل الخلافات، حيث رفضت مصر قيام شركة بمفردها بتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الوزراء في الجولة الخامسة للجنة الوطنية الثلاثية التي عقدت في أديس أبابا في ابريل ٢٠١٥، وهو اختيار شركتين " بي . ار. ال " الفرنسية و" دلتارس الهولندية " لتنفيذ الدراسات بنسبة ٧٠ % للأولى و ٣٠ % للثانية.

وخلال ديسمبر ٢٠١٥ تم عقد اجتماعات لبحث الشواغل المصرية من سد النهضة وأسفرت عن التوقيع على وثيقة الخرطوم والتي تعد وثيقة قانونية وملزمة للدول الثلاث والتي تضمنت الرد على جميع الشواغل التي أثارتها الدول الثلاث، وتم الاتفاق على الشركات الدولية التي ستجرى الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبي، فضلا عن الاتفاق على الاستمرار في إجراءات بناء الثقة بين الدول الثلاث.

في ٦ يناير ٢٠١٦ تم عقد اجتماعات فنية في أديس أبابا لدراسة المقترح المصري بزيادة فتحات تصريف المياه خلف سد النهضة من ٢ إلى ٤ بوابات لتمرير المياه تحت جسم السد، وذلك بحضور استشاري من شركة "سالينى" الإيطالية المنفذة للسد، فيما أعلن مسئول العلاقات العامة بوزارة المياه الاثيوبية في يوم ٨ يناير ٢٠١٦ رفض بلاده للمقترح المصري بزيادة فتحات المياه في سد النهضة، مشيراً الى أن الفتحتين الحاليتين في السد تتيح ما يكفي من المياه لدولتي المصب "مصر والسودان".

في فبراير ٢٠١٦ عقد اجتماع على مستوي الخبراء من الدول الثلاث مع الشركتين الفرنسيتين BRL و Artelia والمنوط بهما أعداد الدراسات الخاصة بتأثيرات السد على مصر والسودان حيث تم مناقشة العرض الفني المشترك المقدم من الشركتين الفرنسيتين (بي ارل ال) و(ارتيليا) بواسطة خبراء اللجنة الثلاثية الوطنية للدول الثلاث.

في أكتوبر ٢٠١٧ عقد الاجتماع الوزاري للدول الثلاث لمناقشة التقرير الاستهلالي للمكتب الاستشاري الفرنسي، المكلف بتنفيذ الدراسات الفنية.

في نوفمبر ٢٠١٧ استضافت القاهرة الاجتماع الوزاري للجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل فيه إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات، على الرغم من موافقة مصر المبدئية على التقرير الاستهلالي على ضوء أنه جاء متسقاً مع مراجع الإسناد الخاصة

بالدراسات، والتي تم الاتفاق عليها بين الدول الثلاث، إلا أن طرفي اللجنة الأخرين لم يبديا موافقتهما على التقرير وطالبا بإدخال تعديلات على التقرير تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها.

في يناير ٢٠١٨، اقترحت مصر على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، لتمتعه بخبرات فنية واسعة، تمكنه من تيسير عمل اللجنة الثلاثية، وذكرت الخارجية المصرية، أن رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين رئيس رفض المقترح المصري، كما لم يتفاعل السودان حتى مع المبادرة المصرية ولم يقدم رأيا واضحا ورد فعل واضح تجاهها.

وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي الـ ٣٠ في العاصمة الإثيوبية اجتمعت كل من مصر وإثيوبيا والسودان، وأعلن سامح شكري وزير الخارجية المصرية أنه تم الاتفاق على الانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة خلال شهر واحد.

في أبريل ٢٠١٨ عقد الاجتماع التساعي الاول في الخرطوم بمشاركة وزراء الخارجية والري ومديري المخابرات بجانب الخبراء والفنيين بالدول الثلاث، وتضمنت المباحثات النقاط الخلافية في التقرير الاستهلالي المقدم من المكتب الاستشاري ولكن لم تسفر عن مسار محدد ولم تؤت بنتائج محددة يمكن الإعلان عنها.

عقد في في مايو ٢٠١٨ إجتماع في أديس أبابا، وجرى الاتفاق على توجيه ملاحظات الدول إلى المكتب الاستشاري بشأن التقرير الأولي، وعقد القمة الثلاثية كل ٦ أشهر، وإنشاء صندوق للاستثمار المشترك، وتشكيل مجموعة علمية مستقلة لتحقق التقارب حول السد، ووضع مسار لضمان استكمال الدراسات، ومقترحات جديدة لدعم المسار الفني، وإجراءات جادة لتعزيز التعاون وبناء الثقة.

في يونيو ٢٠١٨ زار رئيس الوزراء الإثيوبي القاهرة للمرة الأولي منذ توليه منصبه، اتفق الرئيس المصري ورئيس وزراء إثيوبيا على تبني "رؤية مشتركة" قائمة على احترام حق البلدين في تحقيق التنمية بدون المساس بحقوق الطرف الآخر، وتحدث السيسي عن اهتمام من القطاع الخاص المصري لزيادة استثماراته في السوق الإثيوبي، فيما قال رئيس الوزراء الإثيوبي أن بلاده ملتزمة "حسن الجوار" ولا تريد إلحاق الضرر بالشعب المصري.

٢٤ يونيو ٢٠١٨ بدأت فى الخرطوم اجتماعات مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة، لمناقشة خيارات واستراتيجيات ملء بحيرة سد النهضة، والتي تضم خبراء وأكاديميين من مصر والسودان وإثيوبيا، استعرضت مصر والسودان ملاحظاتهما حول مقترح قدمته إثيوبيا في اجتماع القاهرة.

وعلق الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال جلسة حوارية بالمؤتمر السابع للشباب، الذي عقد في العاصمة الإدارية على مدار يومي ٣٠ و٣١ يوليو ٢٠١٩، ان "لابد من الاتفاق مع

الأشقاء في إثيوبيا على فترة ملء خزان السد، بالشكل الذي نستطيع معه تحمل الأضرار، ويجب أن نقدر حجم المياه الذي نستطيع تحمل فقدانه، والذي من الممكن أن نتوافق عليها".

وعن نتائج الاجتماع الثلاثي لوزراء الري للدول الثلاث الذي عقد في القاهرة في مطلع أكتوبر ٢٠١٩ قال الرئيس عبد الفتاح السيسي على مواقع التواصل الاجتماعي أنه لم ينتج عنه أي تطور إيجابي وأضاف ان "الدولة المصرية بكل مؤسساتها مُلتزمة بحماية الحقوق المائية المصرية في مياه النيل، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفى إطار محددات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق وسيظل النيل الخالد يجري بقوة رابطًا الجنوب بالشمال برباط التاريخ والجغرافيا".

وفي إطار المساعي المصرية لوضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته كان الرئيس السيسي قد عرض وجهة نظر مصر تجاه قضية سد النهضة أمام المجتمع الدولي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٧٤، مؤكدًا أن "مياه النيل مسألة حياة وقضية وجود" وأوضح أن دخول أثيوبيا حاليًا مرحلة ملء السد بشكل أحادي دون وجود اتفاقيات وإطار تنظيمي لتلك المرحلة بمشاركة الدول الثلاثة (مصر والسودان وأثيوبيا) مؤشر خطر، حيث انه يعني تقليل كمية المياه التي تصل إلينا، مما يضر بالمواطن المصري.

جولات المفاوضات بوساطة امريكية:

أعلن المُتحدث الرسمي بِاسم رئاسة الجمهورية المصرية، عن ترحيب مصر بالتصريح الصادر عن البيت الأبيض بشأن المفاوضات الجارية حول سد النهضة، والذي تضمن دعم الولايات المتحدة لمصر والسودان وإثيوبيا في التوصل لاتفاق يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، وبمطالبة الولايات المتحدة الأطراف الثلاثة بإبداء حُسن النية للتوصل إلى اتفاق يحافظ على الحق في التنمية الاقتصادية والرخاء وفي الوقت ذاته يحترم بموجبه كل طرف حقوق الطرف الآخر في مياه النيل.

وتلقت مصر دعوة من الإدارة الامريكية، في ظل حرصها علي كسر الجمود الذي وصلت اليه مفاوضات سد النهضة، لاجتماع لوزراء خارجية الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن؛ وهي الدعوة التي قبلتها مصر على الفور اتساقاً مع سياستها الثابتة لتفعيل بنود اتفاق إعلان المبادئ وثقةً فى المساعى الحميدة التي تبذلها الولايات المتحدة، وكانت حكومة السودان قد دعت الإتحاد الأفريقي، الإتحاد الأوربي، الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلي رعاية مفاوضات سد النهضة، إلا أن الحكومة الأثيوبية قد رفضت هذا الطلب، معتبرة أن في ذلك إستقواء من جانب مصر والسودان بالخارج، وأن الوسيط الخارجي يمكن أن يحل محل المفاوض. من جانبه علق وزير الري السوداني بأن أثيوبيا تخالف الإتفاقيات الدولية

بشأن المجاري المائية، معتبرة أن نهر النيل هو نهر داخلي، متجاهلة الإتفاقيات الدولية التي تنظم مصالح دول المصب (مصر والسودان)، فضلاً عن خطورة السد علي كلاً من مصر والسودان لوجود عيوب فنية فى جسم السد، وأنها تتعمد إفشال المفاوضات لكسب المزيد من الوقت حتي تتمكن من الملئ الثاني للسد.

وفي نوفمبر ٢٠١٩ عقدت جولة مباحثات في واشنطن لوزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا برعاية أمريكية وبحضور ممثلي البنك الدولي، وأكدت مصر على لسان وزير خارجيتها سامح شكري إن الاجتماع أسفر عن نتائج ايجابية من شأنها أن تضبط مسار المفاوضات وتضع لها جدولا زمنيا واضحا ومحددا حيث تقرر عقد أربعة اجتماعات عاجلة لوزراء الري في مصر والسودان وإثيوبيا بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقب تنتهى خلال شهرين للتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل السد على أن يتخلل هذه الاجتماعات لقاءان لوزراء الخارجية في واشنطن بدعوة من وزير الخزانة الأمريكي لتقييم التقدم الذى يتم احرازه.

وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية بيان مشترك عن الاجتماعات، والذي أكد على أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول ١٥يناير ٢٠٢٠ فان وزراء الخارجية للدول الثلاث سيتفقون على تفعيل المادة العاشرة من اعلان المبادئ الذي تم توثيقه من القيادات السياسية للدول الثلاث في مارس ٢٠١٥ بالخرطوم، والتي تنص على أنه إذا لم تنجح الأطراف المعنية بقضية سد النهضة في حل الخلاف من خلال المشاورات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق أو الوساطة أو إحالة الأمر مرة أخرى لرؤساء الدول أو الحكومة.

١٥ و١٦ نوفمبر٢٠١٩ تم عقد جولة مباحثات في أديس بابا لوزراء الري بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين، تم خلالها الاتفاق على استمرار التشاور والمناقشات الفنية حول ملء وتشغيل سد النهضة في اجتماع بالقاهرة ٢و٣ ديسمبر ٢٠٢٠.

بتاريخ الثانى من ديسمبر ٢٠١٩ استضافت القاهرة جولة لمفاوضات لاستكمال المناقشات الفنية حول القضايا العالقة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، ضمن أربع جولات تفاوضية تمهيدا للوصول الى اتفاق ثلاثي بحلول ١٥ يناير ٢٠٢٠.

ونتيجة لتعثر المفاوضات، فقد عقد في واشنطون بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٩ اجتماع وزراء الخارجية والري من مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن في إطار خارطة الطريق التي تم وضعها لمتابعة وتقييم سير المفاوضات الفنية.

في ٢١ ديسمبر ٢٠١٩ انطلق بالعاصمة السودانية الخرطوم الاجتماع الفني الثالث لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة وكذا استكمال المناقشات الفنية حول المسائل الخلافية العالقة والتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد وحالة إعادة الملء.

ولخص وزير الموارد المائية والري المصري الموقف المصري في كلمته بالجلسة الافتتاحية "إن مصر تضع في الاعتبار المخاوف التي عبرت عنها إثيوبيا وإننا على استعداد لإعادة النظر في جوانب معينة لمعالجة هذه المخاوف، مشيرا إلى أن هذا يدل على مرونة مصر والتزامنا بالعمل مع إخواننا وشركائنا في إثيوبيا لتمكينهم من تحقيق أهدافهم التنموية من خلال توليد الطاقة الكهرومائية من السد بسرعة وبشكل مستدام"، وأن مصر أعدت اقتراحًا شاملاً يتضمن قواعد لتشغيل سد النهضة التي تحافظ على وظائفها مع حماية مرونة السد العالي في أسوان يتضمن قواعد مفصلة للتخفيف من الجفاف وإعادة تعبئته بعد الجفاف .

فيما أكد الوزير السوداني على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي خاصة مبدأ الاستخدام العادل للمياه دون إحداث ضرر بأي طرف، معربا عن أمله في احراز تقدم خلال هذه الجولة، قائلا" في هذا الاجتماع نحن بحاجة إلى مناقشة المواضيع الاساسية كملء وتشغيل السد والحد الأدنى من التصريف السنوي إلى جانب التشغيل العادي والتشغيل أثناء الجفاف وآلية التنسيق التشغيلي بين الدول الثلاث".

وقد أكد وزير الموارد المائية والري الإثيوبي ان عملية ملء بحيرة سد النهضة تبدأ في شهر يوليو ٢٠٢٠، مضيفا"، الأمر الذي يتطلب توافقا من كافة الأطراف المعنية.

في ٨ – ٩ يناير ٢٠٢٠ شهدت أديس أبابا، الأربعاء، الاجتماع الرابع؛ لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة، حيث أكدت مصر تمسكها بإمرار ٤٠ مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق سنويًا، باعتباره متوسط إيراد النيل الأزرق أثناء فترات الجفاف والجفاف الممتد، مثلما حدث خلال فترة الجفاف التي تعرض لها النيل خلال الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٧، وأوضحت وزارة الري، أن الجانب الإثيوبي طالب بمرور ٣٥ مليار متر مكعب سنوياً من النيل الأزرق خلال فترات الملء فقط وخلال فترات الجفاف والجفاف الممتد، مع الإشارة إلى أن النيل الأزرق يمثل أحد روافد هضبتي الحبشة والبحيرات، وهو رافد من أربعة روافد رئيسية تغذى نهر النيل.

وقدمت مصر صياغة بديلة لربط السدين "سد النهضة والسد العالي" بما يحقق مصلحة الطرفين، حيث تم تصميم مصفوفة تتضمن الثلاثة مقترحات للدول الثلاث، ويدور النقاش حولها والعمل على تقريب وجهات النظر بينها للتغلب على نقاط الخلاف.

وأشارت وزارة الري المصرية، إلى أن الدول الثلاث لم تتمكن من الوصول إلى توافق حول التصرفات المائية المنطلقة من سد النهضة في الظروف الهيدرولوجية المختلفة للنيل الأزرق، لافتةً إلى عدم وجود إجراءات واضحة من الجانب الإثيوبي للحفاظ على قدرة السد العالي على مواجهة الآثار المختلفة التي قد تنتج عن ملء وتشغيل سد النهضة خاصة إذا واكب ذلك فترة جفاف أو جفاف ممتد لعدة سنوات متتابعة.

في ١٠ يناير ٢٠٢٠ أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيان أكدت فيه أن الاجتماع الوزاري حول سد النهضة الذي عُقد يومي ٨-٩ يناير ٢٠٢٠ في أديس أبابا قد تضمن العديد من المغالطات المرفوضة جملة وتفصيلاً، وانطوى على تضليل متعمد وتشويه للحقائق، وقدم صورة منافية تماماً لمسار المفاوضات ولمواقف مصر وأطروحاتها الفنية ولواقع ما دار في هذا الاجتماع وفي الاجتماعات الوزارية الثلاثة التي سبقته والتي عقدت على مدار الشهرين الماضيين لمناقشة قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

وتوضح مصر أن هذه الاجتماعات الوزارية الأربعة لم تفض إلى تحقيق تقدم ملموس بسبب تعنت أثيوبيا وتبنيها لمواقف مغالى فيها تكشف عن نيتها في فرض الأمر الواقع وبسط سيطرتها على النيل الأزرق وملء وتشغيل سد النهضة دون أدنى مراعاة للمصالح المائية لدول المصب وبالأخص مصر بوصفها دولة المصب الأخيرة، بما يخالف التزامات إثيوبيا القانونية وفق المعاهدات والأعراف الدولية، وفي مقدمتها اتفاق إعلان المبادئ المبرم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، وكذلك اتفاقية ١٩٠٢ التي أبرمتها إثيوبيا بإرادتها الحرة كدولة مستقلة، واتفاقية ١٩٩٣ التي تعهدت فيها بعدم إحداث ضرر لمصالح مصر المائية، الا أن إثيوبيا تسعى للتحكم في النيل الأزرق كما تفعل في انهار دولية مشتركة أخرى تتشاطر فيها مع دول شقيقة.

لقد انخرطت مصر في هذه المفاوضات بحسن نية وبروح إيجابية تعكس رغبتها الصادقة في التوصل لاتفاق عادل ومتوازن يحقق المصالح المشتركة لمصر ولأثيوبيا. وقد انعكس هذا في الأفكار والنماذج الفنية التي قدمتها مصر خلال الاجتماعات والتي اتسمت بالمرونة والانفتاح. فبعكس ما ورد في بيان وزارة الخارجية الأثيوبية الذي زعم أن مصر طلبت ملء سد النهضة في فترة تمتد من ١٢ إلى ٢١ سنة، فإن مصر لم تُحدد عدد من السنوات لملء سد النهضة، بل أن واقع الأمر هو أن الدول الثلاث اتفقت منذ أكثر من عام على ملء السد على مراحل تعتمد سرعة تنفيذها على الإيراد السنوي للنيل الأزرق، حيث أن الطرح المصري يقود إلى ملء سد النهضة في ٦ أو ٧ سنوات إذا كان إيراد النهر متوسط أو فوق المتوسط خلال فترة الملء، أما في حالة حدوث جفاف، فإن الطرح المصري يمكن سد النهضة من توليد ٨٠% من قدرته الإنتاجية من الكهرباء، بما يعني تحمل الجانب الأثيوبي أعباء الجفاف بنسبة ضئيلة .

وخلافاً لما تضمنه بيان الخارجية الأثيوبية من مغالطات بشأن مفهوم العجز المائي، فإن مصر اقترحت وضع آليات وقواعد للتكيف مع التغيرات الهيدرولوجية في النيل الأزرق وللتعامل مع سنوات الجفاف التي قد تتزامن مع عملية ملء سد النهضة، بما في ذلك الإبطاء من سرعة الملء وإخراج كميات من المياه المخزنة في سد النهضة للحد من الآثار السلبية لعملية الملء أثناء الجفاف وسد العجز المائي الذي قد تتعرض له دول المصب، مع الحفاظ على قدرة سد النهضة في الاستمرار في توليد الكهرباء بمعدلات مرتفعة، إلا أن أثيوبيا تأبى إلا أن تتحمل

مصر بمفردها أعباء الجفاف، وهو الأمر الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي ومبادئ العادلة والإنصاف في استخدامات الأنهار الدولية.

تعرب مصر عن دهشتها من أنه كلما طالبت بضرورة الاتفاق على خطوات فعالة للتعامل مع سنوات الجفاف التي قد تحدث أثناء الملء، تقوم أثيوبيا بالتلويح باستعدادها لملء سد النهضة بشكل أحادي، وهو ما رفضته مصر على مدار المفاوضات باعتباره يمثل مخالفة صريحة لاتفاق اعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ ولالتزامات اثيوبيا بموجب قواعد القانون الدولي.

وتؤكد مصر انها ستشارك في الاجتماع المقرر أن يعقده وزير الخزانة الأمريكي مع وزراء الخارجية والمياه لمصر والسودان وأثيوبيا في واشنطن يومي ١٣ و١٤ يناير ٢٠٢٠، من منطلق التزامها بالعمل الامين من اجل التوصل الى اتفاق عادل ومتوازن وفى إطار سعيها للحفاظ على مصالح الشعب المصري التي لا تقبل التهاون فيها.

من ١٣-١٥ يناير ٢٠٢٠ واصلت مفاوضات وزراء الخارجية والري بالدول الثلاث بشأن السد بواشنطن لمناقشة مستجدات المفاوضات الجارية حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، وصرح المستشار أحمد حافظ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن الاجتماعات تضمنت لقاءات مطولة ومعمقة بين الجانبين المصري والأمريكي تم خلالها شرح الرؤية المصرية للقواعد والآليات التي يتعين أن تحكم ملء وتشغيل سد النهضة، كما أعقب ذلك لقاء مجمع لوزراء الخارجية والري في مصر والسودان وأثيوبيا والوفود المرافقة تم خلاله التباحث حول الأسس والضوابط الفنية اللازمة للتوصل لاتفاق عادل ومتوازن حول ملء وتشغيل سد النهضة.

بيان مشترك لمصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي ١٥ يناير ٢٠٢٠- واشنطن اجتمع وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر وإثيوبيا والسودان ووفودهم مع وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين، ورئيس البنك الدولي، الذين شاركوا بصفة مراقبين، في واشنطن العاصمة من١٣ الى ١٥ يناير، أحاط الوزراء علماً بالتقدم المحرز في الاجتماعات الفنية الأربعة بين وزراء الموارد المائية واجتماعيهما السابقين في واشنطن العاصمة ونتائج تلك الاجتماعات والتزامهما المشترك بالتوصل إلى اتفاق شامل وتعاوني ويلائم الظروف ومستدام ومتبادل المنفعة، اتفاق مفيد بشأن ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي العظيم.

ولتحقيق هذه الغاية، أشار الوزراء إلى النقاط التالية، مع الاعتراف بأن جميع النقاط كانت مسارا لاتفاق نهائي:

- سيتم ملء السد على مراحل ويتم تنفيذه بطريقة ملائمة وتعاونية تأخذ في الاعتبار الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق والأثر المحتمل للملء على خزانات النيل في مجرى النهر.
- ستتم عملية الملء خلال موسم الأمطار، بشكل عام من يوليو إلى أغسطس، وسوف تستمر في سبتمبر وفقًا لشروط معينة.

▪ ستوفر مرحلة الملء الأولي للسد الإنجاز السريع لمستوى ٥٩٥ متراً فوق مستوى سطح البحر (التراكمي) والتوليد المبكر للكهرباء، مع توفير تدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان في حالة الجفاف الشديد خلال هذه المرحلة.

▪ سيتم تنفيذ المراحل اللاحقة من الملء وفقًا لآلية يتم الاتفاق عليها والتي تحدد الإطلاقات بناءً على الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يتناول أهداف الملء في إثيوبيا ويوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات طويلة من سنوات الجفاف والجفاف المطول.

▪ أثناء التشغيل على المدى الطويل، سيعمل السد وفقًا لآلية تحدد الإطلاق وفقًا للظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات سنوات الجفاف، والجفاف لفترة طويلة.

▪ سيتم إنشاء آلية تنسيق فعالة وأحكام لتسوية النزاعات.

▪ يتفق الوزراء على أن هناك مسؤولية مشتركة بين الدول الثلاث في إدارة الجفاف والجفاف المطول.

▪ وافق الوزراء على الاجتماع مرة أخرى في واشنطن العاصمة يومي ٢٨ و٢٩ يناير لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق شامل بشأن ملء وتشغيل السد، وأنه ستكون هناك مناقشات فنية وقانونية في الفترة المؤقتة.

▪ يدرك الوزراء الفوائد الإقليمية الهامة التي يمكن أن تنجم عن إبرام اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود والتنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي التي يمكن أن تنجم عن تشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير. وأكد وزراء الخارجية من جديد أهمية التعاون عبر الحدود في تنمية النيل الأزرق لتحسين حياة شعب مصر وإثيوبيا والسودان، والتزامهم المشترك بإبرام اتفاق.

وتحدد موعد لتوقيع الإتفاق بين الوفود الثلاثة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٧–٢٨ فبراير ٢٠٢٠، إلا أن الوفد الأثيوبى تغيب عن الحضور، وإضطر الوفد المصرى إلى التوقيع بمفرده على الإتفاق، وحذر وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين أثيوبيا من الملئ الأثيوبى المنفرد للسد، وهو ما اثار حفيظة الحكومة الأثيوبية، كما صرح الرئيس الأميركي دونالد ترمب، في منتصف المحادثات، بأنّه حلَّ قضية جغرافية سياسية شائكة، وصف وزير الخارجية الإثيوبي جيدو أندارجاشيو البيان الأميركي بأنه تدخل وعدم احترام لسيادة بلاده، وقال في مؤتمر صحافي في أديس أبابا " أن الولايات المتحدة حوَّلت دورها من مراقب إلى صانع قرار في النزاع الذي كان ينبغي تركه للدول الثلاث للتوصل إلى تسوية تكون مقبولة من جانب كل دولة. وإزاء هذا التعنت الأثيوبى، عملت الإدارة الأمريكية على تقليص المساعدات الأمريكية التى تقدمها

لأثيوبيا، كورقة ضغط على الحكومة الأثيوبية للعودة إلى طاولة المفاوضات، والتوصل إلي إتفاق قانونى ملزم [1].

مباحثات الوفود الفنية والقانونية

في ضوء مخرجات اجتماع وزراء الخارجية والري للدول الثلاث في واشنطن، وفى ضوء التزام الدول الثلاث المشتركة بالتوصل الى اتفاق شامل وتعاوني ومستدام ومتبادل على ملء وتشغيل سد النهضة، بدأت الوفود الفنية والقانونية للدول الثلاثة اجتماعاتهم التشاورية في العاصمة السودانية الخرطوم (٢٢-٢٤ يناير ٢٠٢٠) لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد ملء وتشغيل سد النهضة ووضع مسودة اتفاق بذات الشأن، وتحديد إطار زمني للانتهاء منها قبل الاجتماع المقرر عقده يومي ٢٨ و٢٩ من شهر يناير لعام ٢٠٢٠ بواشنطن. وتوصل الخبراء المشاركين في الاجتماع إلى صيغ فنية توافقية يتم عرضها على الوزراء المعنيين من الدول الثلاث؛ تشمل التعاون في قواعد التشغيل وآليات التطبيق وكميات التصرف التي سيتم إطلاقها طبقاً للحالات المختلفة عبر النيل الأزرق، وآلية فض المنازعات التي قد تنشأ عن إعادة ضبط سياسة التشغيل بسبب التغيرات في كمية الفيضان من عام لآخر أو من فترة لأخري. كما يتم تدقيق التفاصيل في كل الأطر التي تم التوافق عليها.

من ٢٨ إلى ٣١ يناير ٢٠٢٠ بعد جولة استمرت لمدة أربعة أيام في العاصمة الأمريكية واشنطن، جمعت وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر والسودان وإثيوبيا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة البنك الدولي، صدر بيان مشترك لمصر والسودان وإثيوبيا أشار إلى توصل الوزراء إلى اتفاق حول خطة ملء سد النهضة على مراحل، والآليات والإجراءات التي التعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة أثناء الملء والتشغيل.

كما اتفق الوزراء على أهمية الانتهاء من المفاوضات والتوصل إلى اتفاق حول آلية تشغيل سد النهضة خلال الظروف الهيدرولوجية العادية، وآلية التنسيق لمراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاق وتبادل البيانات والمعلومات، وآلية فض المنازعات، فضلاً عن تناول موضوعات أمان السد واتمام الدراسات الخاصة بالأثار البيئية والاجتماعية لسد النهضة، وكذلك تكليف اللجان الفنية والقانونية بمواصلة الاجتماعات في واشنطن من أجل وضع الصياغات النهائية للاتفاق، على أن يجتمع مجدداً وزراء الخارجية والموارد المائية بالدول الثلاث في واشنطن يومي ١٢ و١٣ فبراير ٢٠٢٠ من أجل إقرار الصيغة النهائية للاتفاق تمهيدا لتوقيعه بنهاية فبراير ٢٠٢٠

([1])https://www.independentarabia.com/node/118021.

.هذا، وقد أعد الجانب الامريكي وثيقة اتفاق حول هذه الموضوعات الثلاثة المشار إليها عاليه، وقد قامت مصر فقط بتوقيعها في نهاية الجلسة.

من٣-٥ فبراير ٢٠٢٠ عقدت اجتماعات اللجان الفنية والقانونية للدول الثلاث "مصر وإثيوبيا والسودان" في واشنطن من أجل وضع الصياغات النهائية للاتفاق، على أن يجتمع مجددًا وزراء الخارجية والموارد المائية بالدول الثلاث في واشنطن يومي ١٢ و١٣ فبراير ٢٠٢٢٠، لإقرار الصيغة النهائية للاتفاق تمهيدًا لتوقيعه في نهاية فبراير.

ناقشت المسودة الرئيسية ظروف ملء خزان سد النهضة على مراحل، بحسب حالة فيضان النهر، بما يضمن لدول المصب عدم التضرر خلال فترة التخزين، بالإضافة إلى وضع هذه المسودة ضمن اتفاق قانوني ملزم لكل الأطراف.

١٢ فبراير ٢٠٢٠ استضافت واشنطن جولة مفاوضات جديدة، تجمع وزراء الخارجية والري في دول مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي بصفة مراقبين، للتوصل لاتفاق شامل حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة. وأعلن الجانب الأمريكي أنه سيقوم بالمشاركة مع البنك الدولي ببلورة الاتفاق في صورته النهائية وعرضه على الدول الثلاث، وذلك للانتهاء من الاتفاق وتوقيعه قبل نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠.

٢٧-٢٨ فبراير ٢٠٢٠ انطلقت جولة مباحثات جديدة في واشنطن لوضع اللمسات الأخيرة لاتفاق ملء وتشغيل سد النهضة الذي بلوره الجانب الأمريكي والبنك الدولي بمشاركة وزيري الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث المعنية، فيما أعلنت إثيوبيا أنها طلبت من أمريكا تأجيل الجولة الأخيرة من المحادثات وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة المياه والري الإثيوبي بأن إثيوبيا بحاجة إلى مزيد من الوقت للتشاور، بينما أكد وزير الري المصرى علي أن المشاركة في اجتماع واشنطن ستستمر بين الأطراف المعنية بالملف وهم؛ وفدا مصر والسودان المشاركان في الاجتماع وممثلو الحكومة الأمريكية.

وفي نهاية الاجتماع، أعلنت مصر أن التوقيع بالأحرف الأولي على الاتفاق الذي طرحته الولايات المتحدة حول ملء وتشغيل سد النهضة تأكيداً لجدية الدولة المصرية، وعلى ضوء ما يحققه الاتفاق من الحفاظ على مصالح مصر المائية وضمان عدم الإضرار الجسيم بها والتزاماً بإعلان المبادئ ومصالح كل الأطراف[١].

وأشار بيان صادر عن وزارة الخارجية إن مصر تتطلع إلى أن تحذو كلاً من السودان وإثيوبيا حذوها في الإعلان عن قبولها بهذا الاتفاق والإقدام على التوقيع عليه في أقرب وقت باعتباره اتفاقاً عادلاً ومتوازناً ويحقق المصالح المشتركة لدول الثلاث، وتأسف مصر لتغيب إثيوبيا غير المبرر عن هذا الاجتماع في هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات.

([1])http://www.sis.gov.eg/section/7302/9426?lang=en-us

وأكدت وزارة الخزانة الأمريكية أهمية عدم البدء في ملء سد النهضة دون إبرام اتفاق بين مصر وإثيوبيا والسودان، وأعربت عن التقدير لاستعداد مصر للتوقيع النهائي على الاتفاقية، وكذلك توقيع مصر عليها بالأحرف الأولي في نهاية اجتماع واشنطن، كما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن الولايات المتحدة قامت بتسهيل إعداد اتفاق بشأن ملء وتشغيل السد بناءً علي اقتراحات الوفود الفنية للدول الثلاث، وذكر بيان الخزانة الأمريكية أن الاتفاقية بشكلها الحالي تضع حلولاً لكافة القضايا العالقة حول ملء وتشغيل السد وتتأسس علي المبادئ المتفق عليها بين الدول الثلاث في إعلان المبادئ الموقع في ٢٣ مارس ٢٠١٥ وبالأخص مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول ومبدأ الالتزام بعدم إحداث ضرر جسيم، ومبدأ التعاون؛ وأضافت أننا ندرك أيضاً أن إثيوبيا تواصل مشاوراتها الوطنية وتتطلع إلي اختتام عمليتها في أقرب وقت ممكن لتوفير توقيع الاتفاق، مؤكداً أنه لا ينبغي علي إثيوبيا إجراء الاختبار النهائي وملء السد قبل التوصل إلي اتفاق؛ مشيراً إلي ضرورة الأخذ في الاعتبار قلق سكان المصب في مصر والسودان بسبب العمل غير المكتمل علي التشغيل الآمن للسد.

في ٩ يونيو ٢٠٢٠ عقد اجتماع وزراء الري في الدول الثلاث بحضور المراقبين الدوليين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجنوب افريقيا الرئيس الحالي للاتحاد الافريقي عن طريق الفيديو كونفرانس، وذلك بعد مرور ثلاثة اسابيع منذ إطلاق السودان مبادرته بشأن العودة إلى مائدة المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي، وذكر بيانا صحفيا لوزارة الري المصرية انه من الصعب وصف الاجتماع بأنه كان إيجابيًا أو وصل إلى أي نتيجة تذكر؛ حيث ركز على مسائل إجرائية ذات صلة بجدول الاجتماعات ومرجعية النقاش ودور المراقبين وعددهم، وعكست المناقشات وجود توجه لدى اثيوبيا لفتح النقاش من جديد حول كافة القضايا، بما في ذلك المقترحات التي قدمتها في المفاوضات باعتبارها محل نظر من الجانب الاثيوبي، وكذلك كافة الجداول والأرقام التي تم التفاوض حولها في مسار واشنطن، فضلا عن التمسك ببدء الملء في يوليو ٢٠٢٠.

وأكدت مصر على ثوابت الموقف المصري في هذا الشأن والتي تتضمن ما يلي:

- مطالبة اثيوبيا بالإعلان بأنها لن تتخذ أي إجراء أحادي بالملء لحين نهو التفاوض والتوصل لاتفاق.
- أن مرجعية النقاش هي وثيقة ٢١ فبراير ٢٠٢٠ التي أعدتها الولايات المتحدة والبنك الدولي بناء على مناقشات الدول الثلاث خلال الأشهر الماضية.
- أن يكون دور المراقبين كمسهلين.
- أن فترة المفاوضات ستكون من ٩-١٣ يونيو ٢٠٢٠ للتوصل الى الاتفاق الكامل للملء والتشغيل.

١١ يونيو ٢٠٢٠ عقد الاجتماع الثالث لوزراء الري في مصر والسودان وإثيوبيا حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الأثيوبي، وتم مناقشة ورقة تقدمت بها إثيوبيا تتضمن رؤيتها حول أسلوب ملء وتشغيل سد النهضة. وقد أعربت مصر، وكذلك السودان، عن تحفظها على الورقة الإثيوبية لكونها تمثل تراجعًا كاملًا عن المبادئ والقواعد التي سبق وأن توافقت عليها الدول الثلاث في المفاوضات التي جرت بمشاركة ورعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي، بل وإهدارًا لكافة التفاهمات الفنية التي تم التوصل إليها في جولات المفاوضات السابقة.

وقد أكدت مصر على استمرار تمسكها بالاتفاق الذي انتهى إليه مسار المفاوضات التي أجريت في واشنطن لكونه اتفاق منصف ومتوازن ويمكّن أثيوبيا من تحقيق أهدافها التنموية مع الحفاظ على حقوق دولتي المصب، وضرورة أن تقوم إثيوبيا بمراجعة موقفها الذي يعرقل إمكانية التوصل لاتفاق، مشددة على أن تمتنع إثيوبيا عن اتخاذ أية إجراءات أحادية بالمخالفة لالتزاماتها القانونية، وخاصة أحكام اتفاق إعلان المبادئ المبرم في ٢٠١٥، لما يمثله هذا النهج الإثيوبي من تعقيد للموقف قد يؤدي إلى تأزيم الوضع في المنطقة برمتها، كما أكدت مصر أهمية قيام إثيوبيا بالتفاوض بحسن نية أسوة بالنهج الذي تتبعه مصر منذ بدء المفاوضات من أجل التوقيع إلى اتفاق عادل يراعي مصالح الجميع [١].

وأمام تعثر المفاوضات، تولى الإتحاد الأفريقي، الذى كانت ترأسه في ذلك الوقت دولة جنوب أفريقيا، رعاية ملف التفاوض بشأن سد النهضة، وفي ٢٧ يونيو ٢٠٢٠، وعقب فشل المفاوضات، دعا الإتحاد الأفريقي الدول المعنية (مصر–السودان–أثيوبياً) إلى الإمتناع عن إصدار بيانات أو التصريحات الإعلامية المعادية، مما قد يؤدى إلى حرب إعلامية، وتعريض المنطقة بأسرها للخطر [٢].

البيان المشترك لمصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي ١٥ يناير ٢٠٢٠– واشنطن وفى إطار رغبتها فى التسوية السلمية لأزمة سد النهضة، فقد دعت مصر عام ٢٠١٩ كلاً من الولايات المتحدة والبنك الدولى لحضور المفاوضات بصفتهم مراقبين، وبناء عليه اجتمع وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر وإثيوبيا والسودان ووفودهم مع وزير الخزانة ورئيس البنك الدولي، الذين شاركوا بصفة مراقبين، في واشنطن العاصمة من١٣ الى ١٥ يناير ٢٠٢٠، أحاط الوزراء علماً بالتقدم المحرز في الاجتماعات الفنية الأربعة بين وزراء الموارد المائية واجتماعيهما السابقين في واشنطن العاصمة ونتائج تلك الاجتماعات والتزامهما المشترك

---

(1) http://www.sis.gov.eg/section/7302/9426?lang=en-us

(2) **Mehari Taddele Maru, The Nile Rivalry and Its Peace and Security Implications: What Can the African Union Do?, *Policy Brief*, Vol. 1(1), 2020, p.2.**

بالتوصل إلى اتفاق شامل وتعاوني ويلائم الظروف ومستدام ومتبادل المنفعة، اتفاق مفيد بشأن ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي العظيم.

ولتحقيق هذه الغاية، أشار الوزراء إلى النقاط التالية، مع الاعتراف بأن جميع النقاط كانت مسارا لاتفاق نهائي:

- سيتم ملء السد على مراحل ويتم تنفيذه بطريقة ملائمة وتعاونية تأخذ في الاعتبار الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق والأثر المحتمل للملء على خزانات النيل في مجرى النهر.
- ستتم عملية الملء خلال موسم الأمطار، بشكل عام من يوليو إلى أغسطس، وسوف تستمر في سبتمبر وفقًا لشروط معينة.
- ستوفر مرحلة الملء الأولي للسد الإنجاز السريع لمستوى ٥٩٥ متراً فوق مستوى سطح البحر (التراكمي) والتوليد المبكر للكهرباء، مع توفير تدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان في حالة الجفاف الشديد خلال هذه المرحلة [١].
- سيتم تنفيذ المراحل اللاحقة من الملء وفقًا لآلية يتم الاتفاق عليها والتي تحدد الإطلاقات بناءً على الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يتناول أهداف الملء في إثيوبيا ويوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات طويلة من سنوات الجفاف والجفاف المطول.
- أثناء التشغيل على المدى الطويل، سيعمل السد وفقًا لآلية تحدد الإطلاق وفقًا للظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات سنوات الجفاف، والجفاف لفترة طويلة.
- سيتم إنشاء آلية تنسيق فعالة وأحكام لتسوية النزاعات.
- يتفق الوزراء على أن هناك مسؤولية مشتركة بين الدول الثلاث في إدارة الجفاف والجفاف المطول.
- وافق الوزراء على الاجتماع مرة أخرى في واشنطن العاصمة يومي ٢٨ و٢٩ يناير لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق شامل بشأن ملء وتشغيل السد، وأنه ستكون هناك مناقشات فنية وقانونية في الفترة المؤقتة.

([1])Ngambouk V. Pemunta, Ngo V. Ngo, Choumbou R. F. Djomo، Sianga Mutola, Judith A. Seember, Grace A. Mbong & Enjeckayang A. Forkim, The Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian National Security, and human and food security in the Nile River Basin, *Cogent Social Sciences*, Vol. 7, (2021), pp.1-18.

▪ يدرك الوزراء الفوائد الإقليمية الهامة التي يمكن أن تنجم عن إبرام اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود والتنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي التي يمكن أن تنجم عن تشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير. وأكد وزراء الخارجية من جديد أهمية التعاون عبر الحدود في تنمية النيل الأزرق لتحسين حياة شعب مصر وإثيوبيا والسودان، والتزامهم المشترك بإبرام اتفاق [١].

وفى اللحظات الأخيرة، فقد إنسحب الوفد الأثيوبى من المفاوضات، ورفضت التوقيع على الإتفاق النهائى الذى إقترحته الولايات المتحدة فى غياب أثيوبيا، وهو الإتفاق الذى ركز على فنيات ملء وتشغيل السد، إعتماداً على أوضاع الدول الثلاثة، وبررت أثيوبيا موقفها هذا بقولها أن الشروط الفنية الواردة فى الإتفاق غير قابلة للتطبيق من الناحية الفنية، كما أنها تحد بصورة كبيرة من قدرة سد النهضة على توليد الكهرباء [٢]، فإضطر الوفد المصرى إلي التوقيع منفرداً على هذا الإتفاق.

وإزاء التعنت غير المبرر من الجانب الأثيوبى فى المفاوضات، صرح الرئيس السيسى فى مارس ٢٠٢١، خلال إعادة حركة الملاحة بقناة السويس أن عدم حل أزمة سد النهضة من شأنه أن يؤدى إلي عدم إستقرار المنطقة، وأن ما تفعله أثيوبيا سوف يكون له تداعياته علي كافة المنطقة، وأنه لن يجرء أحد علي الإنتقاص من حصة مصر من مياه نهر النيل نقطة واحدة، وهو ما رأى فيه البعض تلميحاً باللجوء إلي الخيار العسكري، وهو ما لم يتحقق حتى الآن على الأقل، فضلاً عن المؤشرات التي أوحت بها صفقات السلاح الضخمة التي أبرمتها مصر مع كلاً من فرنسا، ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وروسيا، خاصة طائرات الرافال الفرنسية الصنع، التي لا تحتاج إلي تشغيل راداراتها لتجنب أجهزة الرصد، وتوقع الجانب الأثيوبي هذا السيناريو، وشراء منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي سبايدر Spyder-MR من خلال شركة رافيل المتخصصة فى الصناعات العسكرية من أجل تأمين السد ضد أى هجمات صاروخية أو جوية [٣].

([1])Anne Funnemark, Water Resources and Inter-state Conflict: Legal Principles and the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD),School of Law Old CollegeThe University of Edinburgh South Bridge Edinburgh, 2020, pp.32-33.

([2])Hana Attia and Mona Saleh, The political deadlock on the Grand Ethiopian Renaissance dam, GIGA Focus Africa no. 4 July 2021, p.4; available on: https://pure.giga-hamburg.de/ws/files/28339460/web_afrika_2021_04_en.pdf, 25 July 2022.

([3])http://bit.ly/35WfE60 (visiting date 22 Oct. 2019).

إلا أن الظروف الدولية الراهنة، والمرحلة التي وصل إليها بناء السد تجعل من اللجوء إلي الخيار العسكري لتدميره أمراً بالغ الصعوبة، فضلاً عن حظر اللجوء إلي القوة في تسوية المنازعات، وفق نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، الذى تلتزم به مصر كدولة عضو فى الأمم المتحدة [١]، ومن ثم فلا يكون أمام أطراف النزاع سوى الطرق السلمية لحل النقاط الخلافية العالقة، وإن كان هناك من رأي أن أزمة سد النهضة يتوفر فيها في شروط الإستخدام للقوة لتسوية المنازعات، الواردة في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، مثل درجة الجسامة، المساس بحق من الحقوق الأساسية، مثل الحق في السلامة الإقليمية [٢].

وفى رد فعل على هذه التصريحات، أعلنت رئيسة إثيوبيا فى الثاني من أبريل ٢٠٢١ أن ملئ السد سوف يكون في موعده، وبدأت أثيوبياً بالفعل في إزالة الغابات بالمنطقة تمهيداً لملئ السد، مكررة أن ملئ السد سوف يكون من مياه الأمطار، وليس من مياه النيل، ومن ثم فلن يكون هناك إنتقاص من حصة مصر من المياة.

وفى محاولة لإزالة التوتر ومنع التصعيد، دعا الإتحاد الأفريقى الذى ترأسه فى هذه الفترة الكونغو الديمقراطية إلي عقد جولة المفاوضات جديدة في كينشاساً، عاصمة الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة من ٤-٥ أبريل ٢٠٢١. وتزامناً مع عقد المفاوضات أعلن رئيس وزراء أثيوبيا آبي أحمد بدء إنطلاق مشروع الإستمطار الصناعي للعمل علي زيادة الموارد المائية لسد النهضة، بما لا يؤثر على حصة مصر من مياه نهر النيل، وأنه من حق أثيوبيا إجراء مشروعات التنمية، خاصة توليد الكهرباء إذ أن٦٠% من القري في أثيوبيا لم تدخلها الكهرباء حتى اليوم [٣]، إلا أن هذه الجولة قد إنتهت بالفشل، وأعلن وزير الري الأثيوبي أنه ليس هناك ما يمنع أثيوبيا أن تبيع المياه، كما تبيع مصر والسودان النفط. وإزاء هذا الموقف المتفاقم، حذرت الولايات المتحدة أطراف النزاع من التصرفات أحادية الجانب.

ورغبة من أثيوبيا في كسب مزيد من الوقت، فدعت دولتي المصب (مصر والسودان) إلي تبادل المعلومات بشأن إدارة وتشغيل سد النهضة، إلا أن الحكومة المصرية ردت علي هذا المقترح في ١٠ أبريل ٢٠٢١ بالرفض، مقررة أن هذا التبادل لن يكون بديلاً عن التوصل إلي إتفاق قانوني ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد قبل الملئ الثاني للسد، وإعتبرت وزير الخارجية السودانية (مريم الصادق المهدي) أن أثيوبياً تعتبر تبادل المعلومات مع مصر والسودان بشأن إدارة وتشغيل السد بمثابة صدقة تمن بها علي كلً من مصر والسودان، وهو ما أدى إلي عودة

---

(١) د/ أحمد سرحال: قانون العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص٤٠٦.

(٢) د/سعيد سالم جويلي: إستخدام القوة المسلحة في القانون الدوي في زمن السلم، *المجلة القانونية الإقتصادية*، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، العدد الخامس، ١٩٩٥، ص٤٩.

(1) www.bbc.

اللهجة التصعيدية، إذ أعلن وزير الخارجية المصري سامح شكري في ١١ أبريل ٢٠٢١، أن مصر سوف تتخذ إجراءات خطيرة ضد أثيوبيا حتي قيامها بالملئ الثاني للسد دون التوصل إلي إتفاق قانوني ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد، وأن التوصل إلي هذا الإتفاق لا يزال ممكناً، وأن كل طرف من الأطراف الثلاثة يعرف مصلحته المائية.

ومنذ ذلك الحين توقفت المفاوضات، فى الوقت الذى واصلت فيه أثيوبيا جهودها لملء السد، وإنتاج الكهرباء فى ظل غياب إتفاق ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد، وهو ما يؤثر على المصالح المصرية والسودان، ما دعا وزيرا خارجيتي مصر والسودان فى بيان مشترك بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٢ أثيوبيا إلي الإنخراط الجاد فى مفاوضات سد النهضة فى أسرع وقت ممكن، والتوصل إلي إتفاق ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد [١]، هو موقف لاقى دعماً من الإتحاد الأوربى، الذى أكد حق مصر فى مياه نهر النيل، وضرورة العمل على إستئناف المفاوضات فى أسرع وقت ممكن للتوصل إلي إتفاق قانونى ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد، وهو موقف رأى فيه البعض أمرا شكلياً من جانب الإتحاد الأوربى للحصول على دعم مصر والسودان فى الحرب الروسية الأوكرانية التي يلقى فيها الإتحاد الأوربى بثقله السياسى والعسكرى والإقتصادى.

ثالثاً: دور الجامعة العربية في تسوية نزاع سد النهضة

تلعب الجامعة العربية دوراً، وإن كان محدود في مفاوضات أزمة سد النهضة، ٢٣ يونيو ٢٠٢٠ عُقِدَت الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، لتناول قضية سد النهضة الإثيوبي، عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وأكد وزير الخارجية سامح شكري في كلمته خلال الاجتماع على ما تمر به قضية سد النهضة الإثيوبي من مرحلة في غاية الدقة في ضوء تعثر المفاوضات نتيجة للمواقف الإثيوبية المتعنتة، وهو ما قامت مصر في ضوئه بالتحرك في مجلس الأمن لإخطاره بتطورات هذه القضية وتأثيرها على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مع مطالبته باتخاذ ما يلزم من إجراءات لحث كل الأطراف نحو العودة إلى المفاوضات بحسن نية، والامتناع عن أي إجراءات أحادية .

في هذا الإطار، أكد الوزير شكري في كلمته على مناشدة مصر كل الدول العربية الشقيقة دعم تحركاتها فى هذا الملف الحيوي الذي يؤثر على مقدرات أكثر من ١٥٠ مليون مواطن يعيشون على ضفاف نهر النيل فى كل من مصر والسودان.

أما المحطة الأخري للجامعة العربية في مفاوضات أزمة سد النهضة فقد كانت بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١ عندما جدد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، التزام الجامعة الثابت بالحفاظ على الحقوق المائية لكل من مصر والسودان فيما يتصل بملف سد النهضة

---

(1) http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0310/c31662-9969131.html.

ومساندتها للجهد المبذول للتوصل إلى اتفاق عادل وقانونى وملزم حول هذه القضية يراعي مصالح كافة الأطراف وذلك خلال لقائه مريم الصادق المهدي وزيرة خارجية السودان.

أما المحطة الثالثة فكانت في ٣١ مارس ٢٠٢١ إذ أعربت عدد من الدول العربية الشقيقة عن تضامنها مع كل من مصر والسودان فيما يتعلق بقضية "السد الإثيوبي"، مؤكدة أن أمنهما المائي جزء من الأمن القومي العربى ومشددة على أهمية الوصول إلى حل يحفظ حقوق البلدين في نهر النيل.

وفي ١٥ يونيو ٢٠٢١، عقدت جامعة الدول العربية اجتماعها في العاصمة القطرية الدوحة، على مستوى وزراء الخارجية العرب، وأعلن الوزراء دعمهم لموقف مصر بشأن ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني وملزم بشأن ملئ وتشغيل السد، وهو ما دعا أثيوبيا إلي إعلان رفضها لتسييس دور الجامعة، وإستغلالها في دعم طرف علي حساب آخر.

كما أعرب البرلمان العربي عن تضامنه وتأييده التام لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان فى ضمان حقوقهما المشروعة في حصتهما من مياه نهر النيل، ومساندته لأي مساعٍ تسهم في حل هذه الأزمة من خلال التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، وعلى نحو يراعي مصالح كل الأطراف ويحفظ الحقوق المائية والاقتصادية لدول مصب نهر النيل وفق القوانين الدولية، مشدداً على أن مصر والسودان ركيزة أساسية فى الحفاظ على الأمن القومى العربى، وأن أمنهما المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومى العربى ككل. وأكد البرلمان العربي على رفضه القاطع لأى إجراءات أحادية من جانب إثيوبيا ويطالبها بالابتعاد عن سياسة فرض الأمر الواقع، التي قد تؤدي إلى تصعيد الأزمة وزيادة أسباب التوتر فى المنطقة، فى الوقت الذي توجد فيه الكثير من الحلول الإيجابية الجماعية التى من شأنها أن تجنب المنطقة أي مسارات قد تؤثر على أمنها واستقرارها.

علاوة علي الدور العربي الجماعي فى تحريك ملف سد النهضة، فقد كان هناك تحركات عربية منفردة، مثل الجهود التي قامت بها قطر والإمارات، بإعتبارهما من الدول التي لها إستثمارات في أثيوبيا، سواء كانت إستثمارات مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن هذه المبادرات العربية، سواء الفردية منها والجماعية قد إتسمت بتأثيرها المحدود للغاية، شأنها في ذلك شأن باقي وسائل الضغط الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن، أو الإقليمي، ممثلاً في الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

وأخيراً، ظهر دور لدولة جيبوتي، التي يعول البعض علي الدور الذى يمكن أن تلعبه فى حل النزاع مع أثيوبيا، لعلاقتها القوية مع أثيوبيا، والمصالح المشتركة بينهما، فقام الرئيس السيسي بزيارة جيبوتي، وإعتبره البعض محاولة لتوسط دولة جيبوتي في حل أزمة سد النهضة.

المبحث الثانى
دعائم السياسة التفاوضية المصرية لأزمة
سد النهضة وتقييمها

تقوم السياسة التفاوضية المصرية في أزمة سد النهضة على عدد من الدعائم، التى وجه إليها العديد من الإنتقادات، وهو ما يمكننا معالجته على النحو التالي:

المطلب الأول
دعائم السياسة التفاوضية المصرية لأزمة
سد النهضة

اعدت اللجنة القانونية الاستشلرية لأفريقيا واسيا فى عام ١٩٧٣ مجموعة من المواد التى تعنى بقواعد قانون الانهار، وقد تم صياغتها فى ضوء قواعد هلسنكى، وتم تنقيح عشرة مواد منها عام ١٩٨٢، وقد نصت المادة الرابعة منها على وجوب قيام كل دولة بالتصرف بحسن نية فى ممارسة حقوقها فى المجرى المائى الدولى الواحد، وفقا لمبدأ حسن الجوار [١].

وبذلك تعتمد مصر في موقفها التفاوضى على ضرورة التوصل إلي إتفاق ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد إلى مبدأ الإستخدام المنصف والعادل لمياه النهر [٢]، وبحصتها التاريخية في مياه نهر النيل، المادة الرابعة من قواعد هلسنكي بشأن الإنتفاع العادل بمياه الأنهاء الدولية لعام ١٩٦٦، وهو المبدأ الذى نصت عليه إتفاقية الأمم المتحدة بشأن إستخدام المجارى المائية الدولية فى غير الأغراض الملاحية لعام ١٩٩٧، حيث تتحدد حصة كل دولة من دول النهر من خلال عدد من المحددات، مثل الحاجة الإقتصادية والإجتماعية لكل دولة من دول النهر [٣]، عدد السكان اللذين يعتمدون علي مياه الحوض فى كل دولة من دول الحوض [٤]، ما يتوفر لدي الدولة من موارد أخرى [٥]، الإمكانية العملية لتعويض دولة أو أكثر من الدول المشتركة فى الحوض كوسيلة لتسوية المنازعات حول إستخدامات المياه [٦]، وإن كانت قواعد هلسنكي لم

---

(١) د/ صلاح عبد البديع شلبى: مشكلة المياة العذبة والاتفاقية الدولية الجديدة، بحث منشور بمجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٣٧، السنة الخامسة والثلاثون ، يوليو ١٩٩٩

(٢) المبدأ رقم ٤ من إعلان المبادئ الصادر بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٥.

(٣) المادة ٥/هـ من قواعد هلسنكي.

(٤) المادة ٥/و من قواعد هلسنكي.

(٥) المادة ٥/ح من قواعد هلسنكي

(٦) المادة ٥/ى من قواعد هلسنكي.

ترتب أولويات بين العناصر المرتبطة بمبدأ التوزيع العادل لمياه النهر، ومرد ذلك هو إختلاف الأهمية التى يمثلها كل عامل من العوامل المذكورة تبعاً لإختلاف البيئة النهرية [١].

وبهذا يطبيق مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول لمياه النهر الدولى المشترك ويعنى تقاسم المياه بطريقة منصفة وعادلة بين دول الاستخدام، وبالتالى فلا يجوز لدولة بعينها أن تنفرد باستخدام مياه هذا النهر دون باقى الدول الاخرى المشتركة معها فى مورد طبيعى واحد الا اذا كان هناك اتفاق يخول لها هذا الحق [٢].

فضلاً عن ذلك، فإن الوزن الذي يعطي لأى معيار من هذه المعايير السابقة إنما يتحدد فى ضوء مقارنته بالمعايير المتصلة الأخري، علي أن توضع جميع المعايير والمؤشرات السابق فى الإعتبار عند تحديد المشاركة العادلة والمعقولة [٣].

وبتطبيق هذه المحددات على أرض الواقع، فقد رد المتحدث بإسم وزارة الري المصري بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢١ علي أن أثيوبيا ترغب في الملئ الثاني في موسم الأمطار (يوليو ٢٠٢١) بقصد توليد الكهرباء بالقول أن التوربينات الخاصة بتوليد الكهرباء لم يتم تجهيزها بعد، فضلاً عن أن الكميات التي تعتزم أثيوبيا تخزينها من المياه تفوق تلك المطلوبة، وهو ما يكشف عن النية الحقيقة لأثيوبيا، وهي الإضرار بالأمن المائى المصرى، إذ أن تخزين ٧٤ مليار متر مكعب من المياه فى سد النهضة سوف يؤدى إلى تبوير ما يزيد عن مليوني فدان، وهو ما رأي معه إخلال من جانب أثيوبيا بعدم التسبب في ضرر ذي الشأن، ذلك الإلتزام الذى إستند إلي مبدأ أصيل، وهو عدم مشروعية التعسف فى إستعمال الحق [٤]، وهو مبدأ دأبت المحاكم الدولية علي ترسيخه بشأن منازعات الأنهار الدولية، وحسبنا من ذلك الإشارة إلى حكم محكمة العدل الدولية بشأن النزاع على نهر الموز بين هولندا وبلجيكا، عام ١٩٦٣، إذ قضت المحكمة أنه من حق كل دولة تعديل القنوات المائية الموجودة على أراضيها، وزيادة حجم المياه فيها من مصادر جديدة، بشرط عدم تأثير تحويل المياه فى قناة التغذية المحددة بالمعاهدة، وألا يتأثر حجم المياه اللازم تصريفه منها، وحكم محكمة العدل الدولية فى قضية Gabcikovo–Nagymaros [٥].

---

(١) د/منصور أحمد العادلي: النظام القانوني للأنهار الدولية، نظرة تطبيقية علي أهم أنهار الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص١١٨.

(2)Berber, F.g. Rivers in International law, London, Stevens, 1959,pp.25-40.

(٣) د/صلاح الدين عامر: مقدمة وجيزة لدراسة القانون الدولي العام المعاصر، المرجع السابق، ص٣٠٣.

(٤) د/محمد عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: الجوانب القانونية الدولية لمشكلة المياه، المرجع السابق، ص٦٧.

(5) Gabcikovo-Nagymaros Project,ICJ (1998) 37 I.L.M. 162.

ليس هذا فحسب، بل تواترت أحكام القضاء الوطنى على ترسيخ مبدأ الإستخدام المنصف والمعقول، ولعل النموذج الاقدم فى هذا الخصوص هو حكم المحكمة الفيدرالية السويسرية، الصادر عام ١٨٩٨ [١]، كذلك حكم المحكمة العليا الأمريكية الصادر عام ١٩٣١ [٢]، التى أقرت هذا المبدأ بمناسبة النزاع الذى نشب بين ولايتي نيويورك ونيوجرسي، ولم تطبق مبدأ حقوق المشاطئة الذى كان مطبقاً فى الولاتين فى ذلك الوقت [٣].

وإذا إعتمدنا هذا المبدأ كأساس لتسوية النزاع بشأن سد النهضة، فإننا نجد أن الجانب الأثيوبي قد أخل بهذا المبدأ، من خلال سعيه لملء البحرية ب ٧٥ مليار متر مكعب، وهو ما يؤدي بمصر إلي الانتقال من مرحلة الندرة المائية إلى مرحلة القحط المائي الشديد، وهو ما يؤدي إلي خفض حصة مصر من مياه النيل بحوالي ٦ مليار متر مكعب، واضطراب في مواعيد تدفق المياه، وهو ما من شأنه أن يؤثر علي حصة الفرد من المياه، فى الوقت الذى يتزايد فيه عدد السكان فى مصر، ولا يتوفر فيه بدائل ذات قيمة للمياه لاغراض الزراعة والشرب، إذ أن مياه الأمطار والمياه الجوفية تشكل نسبة قليلة جداً لا يمكن الإعتماد عليها فى تعويض الخفض فى حصة مصر من مياه نهر النيل، وهو ما أكد عليه إعلان المبادئ المبرم فى مارس ٢٠١٥ بين مصر–السودان –أثيوبيا، والذى إعترف بجلاء بنهر النيل بإعتباره معيناً أساسياً للحياة، ومصدر للتنمية فى الدول الثلاثة، وهو ما يقتضى الرجوع إلي مبدأ المصلحة المشتركة، وتجنب إحداث الضرر، التى هى أحد مبادئ القانون الدولى فضلاً عن ذلك، تستند مصر فى حقها في ضرورة الوصول إلي اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل السد فى سنوات الجفاف والجفاف الممتد إلي المبدأ ٢١ من إعلان إستكهولم بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٧٢، الذى نص على أنه يتعين علي الدول حال استعمالها لمواردها ألا يضر ذلك بغيرها من الدول [٤]، وهو مبدأ إعتنقه القضاء الدولى، كما هو الحال فى وقرار محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٧ أثناء نظرها نزاع بين المجر وسلوفاكيا بشأن تحويل مياه نهر الدانوب لإنشاء سد كهرومائي، والذي نص على حق الدول فى استغلال موارها المائية الموجودة علي أراضيها، مع عدم الإضرار بالدول الأخرى المجاورة، ليس

([1])Sayed Shaarawy, The role of customary international water law in settling water disputes by mediation: An examination of the Indus river and Renaissance dam disputes, M Sc Thesis, The American University in Cairo, 2016, p.5.

([2])New Jersey *v.* New York, 283 U.S. 336 (1931);

([٣])د/على جبار كريدي: النظام القانونى لإستغلال مياه الأنهار الدولية، *مجلة الخليج العربى*، عدد ٤١، س (١-٢)، ٢٠١٣، ص٢٢.

([٤]) د/أكرم مصطفي الزعبي: بناء السود علي الأنهار الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية*، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ج١، عدد ٦٣، ٢٠١٧، ص٤٦.

هذا فحسب، بل إنه يمثل المبدأ الثالث من مبادئ إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥، والذي نص علي أن "سوف تتخذ الدول الثلاثة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب فى ضرر ذى شأن خلال إستخدامها للنيل الأزرق/النيل الرئيسي".

أما الثابت الأخير والأهم في السياسة التفاوضية المصرية بشأن أزمة سد النهضة فهو ضرورة التوصل إلي إلتزام قانوني وملزم بشأن قواعد تشغيل وملئ السد، ووضع آلية لتسوية النزاعات التي قد تنشب عن تطبيق هذه القواعد، ونأمل أن يستوعب المفاوض المصري الدروس المستفادة من إعلان المبادئ لسنة ٢٠١٥، وأن تكون آلية التفاوض من الآليات الملزمة، مثل التحكيم الدولي، كما حدث في إتفاقية السلام لعام ١٩٧٩، علي الرغم أنه ليس هناك ما يمنع من اللجوء إلي التفاوض كطريق أولي يمكن للأطراف أن تسلكه قبل اللجوء للتحكيم، أو القضاء الدولي، مثل محكمة العدل الدولية.

أما المبدأ الثانى الذي يجب أن يستند إليه المفاوض المصرى فهو مبدأ عدم إحداث الضرر الجسيم، وهو المبدأ الثانى فى القانون الدولى العرفى للمجارى المائية الدولية، ذلك المبدأ الذى قررته العديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية، كما هو الحال فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من إعلان مدريد لعام ١٩١١، المادتين الثالثة والرابعة من قرار ساليزبيرج لعام ١٩٦١ بشأن المجارى المائية غير الملاحية، المادة العاشرة من قواعد هلسينكي لعام ١٩٦٦، المبدأ ٢١ من إعلان ستكهولم لعام ١٩٧٢، المادة ٢/ج من إتفاقية حماية وإستخدام المجارى المائية والبحيرات الدولية لعام ١٩٩٢، المادة ٨ من إتفاقية التعاون من أجل التنمية المستدامة لنهر ميكونج، المادة ٧ من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون الإستخدامات غير الملاحية للمجارى الدولية، المادة ١٦ من قواعد برلين لعام ٢٠٠٤ [١].

وفى الحقيقة، فإن هذا الإلتزام يقتضى من دول حضر النهر بذل العناية الواجبة، وإتخاذ كل التدابير الملائمة لإستخدام مياه المجرى المائى بما لا يضر ضرراً جسيماً بدولة أخرى من دول حوض النهر. وإذا حدث هذا الضرر إعتماداً على طبيعة النشاط المرتبط بالمجرى المائى، يتعين على الدولة المضرورة إتخاذ كل التدابير لتقليل هذا الضرر، التشاور مع الدولة المسببة للضرر بشأن هذه التدابير، وهو يرتبط مع مبدأ الإستخدام العادل والمعقول، وهو مبدأ تم تقرير فى العديد من القضايا مثل حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي فى قضية نهر أودير Oder، بحيرة لانو Lanoux، وإذا طبقنا هذا المبدأ على أزمة سد النهضة، نجد أن إنشاء اثيوبيا للسد

([1])Sayed Shaarawy, The role of customary international water law in settling water disputes by mediation: An examination of the Indus river and Renaissance dam disputes, M Sc Thesis, The American University in Cairo, 2016, p.12.

من شأنه التقليل من حصة الفرد من المياة اللازمة للشرب والطبخ، فضلا عن تهديد مليوني فدان بالبوار نتيجة عدم توفر مصدر للري، كما أن إعلان المبادئ المبرم عام ٢٠١٥ بين مصر والسودان وأثيوبيا قد نص على أن نهر النيل هو معين الحياة والتنمية، وأن مصر قد تبنت التدابير التى يمكن من خلالها تقليل الأثار الضارة للسد، مثل العرض على أثيوبيا تزويدها بالكهرباء، عندما أعلنت أن الهدف من إنشاء السد هو توليد الكهرباء، إذ أن هناك أكثر من ٦٠% من الشعب الأثيوبى يعيشون فى الظلام، إلا أن بناء السد كان له هدف آخر، وهو إبتزاز مصر، وبيع المياة لها، كما تبيع الدول العربية النفط.

المطلب الثاني

تقييم السياسة التفاوضية المصرية

لأزمة سد النهضة

علي الصعيد التفاوضي يمكن القول أن هناك اربعة معضلات تفاوضية يجب على أطراف النزاع العمل عليها، وهي:

أولاً: خلاف ملئ خزان السد، خاصة فى سنوات الجفاف والجفاف الممتد، والتي تشتمل علي كيفية إدارة فترات المليء، وإيجاد معيار لتحديد الكمية المحجوزة من المياه، والمنصرفة عبر نحو دولتي المصب.

ثانياً: قواعد التشغيل السنوي وجدولة التدفقات بالتنسيق مع السدود في دولتي المصب، وفقاً للظروف الهيدرولوجية.

ثالثاً: الاتفاق علي آلية لتسوية المنازعات خلال مرحلة ملئ وتشغيل السد.

رابعاً: الخلاف القانوني حول المشروعات التنموية التي يمكن أن تقيمها أثيوبيا علي النيل الأزرق[١].

بعد إستعراض جهود التفاوض فى ظل مختلف الرعاة، مثل البنك الدولي، الإتحاد الأفريقي، الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة الدول العربية، يمكننا تقييم مناقب ومثالب السياسة التفاوضية المصرية، وذلك علي النحو التالي:

أ-: خلال إجتماع اللجنة الثلاثية عام ٢٠١٢ أصر الوفد المصرى علي النص في المذكرات التمهيدية والأولية علي أن سد النهضة هو سد قيد الإنشاء، إلا أن الوفد الأثيوبي أصر علي وصف السد بأنه سد مزمع إنشاءه، وإضطر معه الوفد المصرى إلى التنازل عن موقفه ضمن سلسلة من الإخفاقات في هذا الصدد [٢].

---

(١) د/عبده موسى: أزمة سد النهضة: ما الذي يعرقل المسار التفاوضي، المرجع السابق، ص٤.

(٢) عبد المنعم هادي علي: مصر وسد النهضة الأثيوبي، *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل*، المجلد ٢٤، العدد الثاني، ٢٠١٧، ص٨٨٢.

ب-: إنخداع الجانب المصرى بالتصريحات الأثيوبية، التى أعلنت أن الغرض من بناء السد هو توليد الكهرباء، في حين كان الهدف الخفي من وراء ذلك هو تخزين المياه، وبيعها كما تبيع الدول العربية النفط، وهو موقف يحسب على المفاوض المصرى.

وفي حقيقة الأمر، لم ينطل هذا الخداع علي الوفد المصري فقط، بل إنخدع بها من قبل الوفد السواني، الذى أعلن أن السودان سوف يحقق فوائد كثير من بناء سد النهضة، وأنه لا خطورة علي السودان جراء بناء هذا السد، وهو الأمر الذي يفطن الوفد السوداني إلا بعد ورود تقرير هيئة السدود الأمريكية الذى ذكر أن سد النهضة يشكل خطورة علي السودان ومصر، وأنه في حالة إنهياره سوف يؤدى إلي إغراق الخرطوم، بل إن وزير الري السوداني قد أعلن أن تدفقات المياه إلي سد الروصيرص، الواقع علي الحدود السودانية-الأثيوبية، قد إنخفضت مع الملئ الثاني لسد النهضة.

ج-: بالنظرة المتأنية إلي إعلان المبادئ المبرم في الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، يبين أن الوفد المصري والسوداني قد وافقا علي التفاوض ووساطة رؤزساء الدول والحكومات لتسوية المنازعات الناشئة عن ملئ وتشغيل السد كوسيلة وحيدة لتسوية النزاع، علي الرغم من علم المفاوض المصري بأن نتائج المفاوضات ليست ملزمة، بل يجوز لأي طرف الإنسحاب من المفاوضات، دون أن يتحمل أدني مسئولية عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالأطراف الأخري، دون اللجوء إلي وسائل التسوية الأخري الملزمة، مثل التحكيم وأحكام القضاء الدولي، وأهمها محكمة العدل الدولية، وهو ما وقع فيه المفاوض المصري في المفاوضات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي عام٢٠٢٠، وإنسحاب الوفد الأثيوبي، وإضطر معه الوفد المصري إلي التوقيع منفرداً بالأحرف الأولي علي الإتفاقية، إذ كانت أثيوبيا تراوغ لكسب الوقت، وفرض سياسة الأمر الواقع، خاصة في ظل ضعف أوراق الضغط الدولية، ممثلة في مجلس الأمن، أو الإقليمية ممثلة في الإتحاد الأفريقي، ما جعل الموقف الأثيوبي أقوي من الموقف المصري والسوداني، بما يمكن معه لأثيوبيا أن تتملص من توقيع إتفاق قانوني ملزم لملئ وتشغيل السد، وتقوم بالملئين الأول والثاني بالإرادة المنفردة، حتي وإن كانت كميات المياه المخزنة أقل كثيراً من تلك المستهدفة، أو حتي المعلن عنها، وهو ما دعا معه كثيرون إلي تجنب فقدان مصر أمل التوصل إلي هذا الإتفاق القانوني الملزم بعد أن أعلنت الخارجية المصرية أن كل الخيارات أمامها متاحة لتفجير السد، بإعتبار ذلك مسألة مصيرية بالنسبة لكل من مصر والسودان، وهو ما حذر منه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثيوبيا في أكتوبر ٢٠٢٠، بأن مصر قد ينتهي بها الأمر إلي تفجير السد[1]، إذ يمكن لمصر اللجوء إلي استخدام القوة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة، بشأن الدفاع عن النفس، لأن بناء سد النهضة من شأنه تهديد

([1]) https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57430100.

وجود الدولة المصرية، كما أن هذا التصرف يجيز لأثيوبيا استخدام القوة لذات الأسباب، الدفاع عن النفس، واستخدام ضربات استباقية، وإن كان هذا الرأي يصطدم بالمادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التى حظرت علي الدول الأعضاء استخدام القوة، أو التهديد باستخدام القوة ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة، علي وجه يخالف ميثاق الأمم المتحدة، كما نصت علي ذلك الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، التي حظرت على الدول الأعضاء اللجوء إلي استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

كما تنص المادة ٣٣ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام مياه المجاري المائية الدولية في غير الأغراض الملاحية علي ضرورة تسوية المنازعات الناشئة عن هذه الاتفاقية بالطرق السلمية، وإذا لم يتم التوصل إلي تسوية من خلال التفاوض، يجوز للدول الأطراف أن تطلب الوساطة أو المساعي الحميدة أو التوفيق من طرف ثالث، أو تستخدم عند الاقتضاء أي مؤسسات للمجري المائي المشترك تكون الأطراف قد أنشأتها، أو أن تتفق علي عرض النزاع علي التحكيم، أو محكمة العدل الدولية.

د-: جانب الجانب المصرى الصواب في التوقيع علي إعلان المبادئ المبرم في الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، إذ أعطي هذا التوقيع لأثيوبيا ما تريده من فرض واقع علي الطرفين الأخرين (مصر والسودان)، وكان من الأجدر أن تتمسك مصر بحصتها من المياه (٥٥,٥ مليار متر مكعب)، استنادا إلي التوارث الدولي للمعاهدات التي وقعتها أثيوبيا، وإلي مخالفة القانون الدولي بشأن بناء السدود علي الأنهار الدولية [١]، وتخفيض حصة مصر بموجب اتفاقية عنتيبي إلي٤٠ مليار متر مكعب من المياه، علي الرغم من تزايد عدد سكان مصر، بما يستدعي زيادة حصتها من المياه، بما يواكب تلك الزيادة السكانية لا تقلصيها، وفقاً لمبادئ هلسنكي والمادة ٢/٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

كما رأي البعض أن توقيع مصر علي إعلان المبادئ هو إعتراف صريح منها بأهمية النيل الأزرق بالنسبة لأثيوبيا، وهو ما من أثر علي موقف مصر التفاوضي في جولات المفاوضات التي أعقبت ذلك، إستناداً إلي قواعد هلسنكي بشأن معايير أو ضوابط التقسيم العادل للمياه [٢]، ليس هذا فحسب، بل إن توقيع إعلان المبادئ إعتبرته الدول والمؤسسات المالية المانحة، أهمها روسيا والصين، بمثابة إعتراف بشرعية بناء السد، بعد أن كانت قد أوقفت تمويل السد إلى حين الإنتهاء من حل النزاع القانونى المتعلق ببناء سد النهضة.

([1]) **www.hrdoegypt.org.**

([2])**Mahemud E. Tekuya, Sink or Swim: Alternatives for Unlocking the Grand Ethiopian Renaissance Dam Dispute, *Columbia Journal of Transnational Law*, Vol. 59 (1), 2020, pp.69.**

وفي بيان لسوء النوايا الأثيوبية في مفاوضاتها، وأنها لم تكن تبتغي من تلك المفاوضات سوى كسب الوقت، أعلن رئيس وزراء أثيوبيا في مايو ٢٠٢١ أن بلاده لديها خطة لبناء ١٠٠ سد صغير ومتوسط في مناطق مختلفة من بلاده، وهو ما يشكل تحدياً للمفاوضات، ومن ثم أعربت كلاً من مصر والسودان عن رفضهما لهذا التصريح الاثيوبي [١]، علي الرغم من أن مصر قد أكدت مراراً وتكراراً علي أنها لا تقف ضد التنمية في أثيوبيا، ما لم تضار المصالح الحيوية المصرية، وخير دليل علي ذلك أن مصر لم تعارض بناء سد تكيزي الأثيوبي، الذي تم بناءه عام ٢٠٠٩ بسعة ٩ مليار متر مكعب، أو قناة تانا بليس لتوليد الكهرباء [٢].

هـ-: من بين سلبيات المفاوض المصري هو تقديم التنازلات علي طول الخط، وهو ما إستغلته أثيوبيا لفرض سياسة الأمر الواقع علي دول المصب (مصر والسودان)، إذ كانت تعارض مصر في البداية بناء السد نهائياً، ثم تنازلت عن ذلك، وأبرمت إعلان المبادئ في الخرطوم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، والذي إستغلته أثيوبيا في كسب مزيد من الوقت للحصول علي التمويل اللازم لبناء السد من خلال إعتراف مصر بمشروعية بناء السد بموجب إعلان المبادئ، مقترناً بتعمد أثيوبي لتعطيل وإفشال المفاوضات، مع إستمرار أثيوبيا فى مراحل الملئ المختلفة، وفرضها سياسة الأمر الواقع [٣].

و- إتسمت السياسة التفاوضية المصرية بالتخبط والتضارب فى عدد من مراحلها، إذ أعلن وزير الخارجية المصرى سامح شكرى فى تصريح له أن تأثير سد النهضة محدود على أمن مصر المائى، وهو ما إستغلته الحكومة الأثيوبية فى الترويج لموقفها بأن بناء السد لا يؤثر على أمن مصر المائى، ومن ثم فليس لها مصلحة فى وقف بناء وتشغيل السد، قبل أن يتراجع عنه، ويعلن هو ووزير الرى محمد عبد العاطى، فى تصريحين منفصلين، أن بناء سد النهضة سوف يدخل مصر فى مرحلة الفقر المائى، من خلال تقليل حصة الفرد من المياة، التي إنخفضت أصلاً بسبب الزيادة السكانية مع ثبات حصة مصر من مياة النيل منذ ما يزيد عن ٧٠ عاماً، وتبوير ما لا يقل عن ٢ مليون فدان من الأراضى الزراعية.

([1]) **https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57430100.**

([٢])**عباس زومي: سد النهضة، *مجلة دراسات المستقبل*، العدد السادس، المجلد الأول، ٢٠١٤، ص١٧٣.**

([3])**Mahemud E. Tekuya, Sink or Swim: Alternatives for unlocking the Grand Ethiopian Renaissance Dam Dispute, Op. Cit., pp.69.**

المبحث الثالث

مجلس الأمن ودوره فى تسوية أزمة سد النهضة

نتيجة تعثر المفاوضات، فقد دعا البعض إلي اللجوء إلي مجلس الأمن الدولى لتسوية نزاع سد النهضة، إستناداً إلي دور مجلس الأمن الدولى، بإعتبار أن مجلس الأمن هو المنوط به الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الأول

التأصيل القانونى لتدخل مجلس الأمن

أناط ميثاق منظمة الامم المتحدة بمجلس الامن مهمة الحفظ على السلم والأمن الدوليين باعتباره الجهاز التنفيذى لنظام الأمم المتحدة، والهيئة التى تستطيع القيام بالمسئوليات الكبيرة التى ألقيت على عاتقه[1]، لذلك وبعد فشل مفاوضات واشنطون برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والبنك الدولي، واصلت مصر والسودان جهودهما لحشد الدعم والتأييد الدولي.

فى نهاية يوليو ٢٠٢٢، وبمناسبة قرب الملئ الثالث لسد النهضة فى أغسطس ٢٠٢٢، تقدم وزير الخارجية المصرى سامح شكرى بخطاب إلي مجلس الأمن يطالبه فيه بتحمل مسئولياته تجاه التعنت الأثيوبى، والتوجه نحو ملئ السد دون التوصل إلي إتفاق ملزم بشأن ملئ وإدارة السد، وقال مندوب دولة الإمارات فى مجلس الأمن، الذى ترأس بلاده مجلس الأمن، أنه يتعين على الأطراف الرجوع إلي إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥، وإعتماد المفاوضات التى يقوم بها الإتحاد الأفريقي كسبيل وحيد لحل نزاع السد، وهو ما لا قى ترحيباً واسعاً من جانب أثيوبيا، وقلقاً من جانب مصر والسودان، بما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال مبعوثها إلي مصر وأثيوبيا والإمارات، لضمان ثبات الموقف وعدم تدهوره، أو اللجوء إلي التصعيد. وفسر البعض إستبعاد السودان من زيارة المبعوث الأمريكي بعدم تضرر السودان كثيراً من أضرار السد، أو بسبب المشكلات السياسية التى يعانى منها السودان.

وقبل ذلك، ونتيجة فشل الجولة الأخيرة من المفاوضات التي عقدت خلال الفترة من ٤-٦ أبريل ٢٠٢١ في كينشاسا، قررت مصر والسودان تدويل القضية من خلال إحالة الملف إلي مجلس الأمن [2]، إذ أرسل رئيس البعثة السودانية الدائمة لدى الأمم المتحدة محمد إبراهيم البهي، في ١٢ أبريل٢٠٢١، خطاباً إلي السكرتير العام للأمم المتحدة وإلي مجلس الأمن يوضح

---

(١) د/ مساعد عبد العاطى شتيوى: مبادىء القانون الدولى الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية، دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبى، ط١، دار النيل للنشر والطباعة، ٢٠١٦ ،ص٣٩٢.

(٢)عن أبرز محطات التفاوض بشأن سد النهضة، يراجع د/ عدلى سعداوي: سد النهضة وإنسداد أفق الوصول إلى حل، *مجلة آفاق إستراتيجية*، العدد ٣، يونيو ٢٠٢١، ص١-ص٧.

فيها القضية التي لم يتم حلها، وأن المفاوضات التي عقدت في كينشاسا خلال الفترة من ٤-٦ أبريل ٢٠٢١ قد فشلت، وأن المفاوضات التي عمل الإتحاد الأفريقي علي رعايتها منذ يونيو ٢٠٢٠ لم تحقق أي تقدم، وأن أديس أبابا تؤكد مراراً وتكراراً علي أنها سوف تبدأ الملئ الثاني لسد النهضة في يوليو ٢٠٢١ [١].

كما تقدم السودان في ١٨ أبريل ٢٠٢١ بمذكرة إلي مجلس الأمن شارحة فيه موقفها تجاه التعنت الأثيوبي، وتعثر المفاوضات، وإصرار أثيوبيا علي الملئ الثاني للسد بدون التوصل إلى إتفاق قانونى ملزم مع دولتي المصب (مصر-السودان) بما يضمن لهما أمنهما المائي، كما أرسل مندوب السودان الدائم لدي الأمم المتحدة عمر محمد صديق في ٢ يونيو ٢٠٢٠ خطاباً إلي مجلس الأمن في الوقت الذي كانت فيه أثيوبيا في المراحل الأخيرة من بناء السد، موضحاً فيه الأثار السلبية التي سوف يحدثها بناء سد النهضة علي السودان، والتي من أهمها التأثير علي حصة السودان من المياه، تغيير نظام تدفق النيل الأزرق، فضلاً عن تهديد حياة الملايين من السودانيين إذا ما حدث خلل في تصميم السد، وأنه من الممكن التقليل من هذه الأثار السلبية إذا ما تم التوصل إلي إتفاق ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد، وأن السودان لا ينكر حق أثيوبيا في تنمية مواردها المائية من أجل رفاهية مواطنيها [٢].

من جانبه أكد الرئيس السيسي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن مصر منفتحة علي كل جهد دولي للوساطة من أصل التوصل إلي اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل السد[٣]، كما أعلنت مصر في ١٩ يونيو ٢٠٢٠ أنها تقدمت بطلب إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول سد النهضة الأثيوبي تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث مصر وأثيوبيا والسودان التفاوض بحسن نية تنفيذاً لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي، وعدم اتخاذ أية إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير على فرص التوصل إلى اتفاق. وقد استند خطاب مصر إلى مجلس الأمن إلى المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلى أي أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين.

واتخذت مصر هذا القرار على ضوء تعثر المفاوضات التي جرت مؤخراً حول سد النهضة نتيجة للمواقف الأثيوبية غير الإيجابية والتي تأتي في إطار النهج المستمر في هذا الصدد على مدار عقد من المفاوضات المضنية، مروراً بالعديد من جولات التفاوض الثلاثية وكذلك المفاوضات التي عقدت في واشنطن برعاية الولايات المتحدة ومشاركة البنك الدولي والتي

([1]) S/2021/350.

([2]) S/2020/480.

([3]) Sis.gov.eg/section/1128/14.

أسفرت عن التوصل إلى اتفاق يراعي مصالح الدول الثلاث والذي قوبل بالرفض من أثيوبيا، ووصولاً إلى جولة المفاوضات الأخيرة التي دعا إليها السودان الشقيق وبذل خلالها جهوداً مقدرة من أجل التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن يراعي مصالح كافة الأطراف، إلا أن كافة تلك الجهود قد تعثرت بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى أثيوبيا، وإصرارها على المضي في ملء سد النهضة بشكل أحادي بالمخالفة لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث في ٢٣ مارس ٢٠١٥ والذي ينص على ضرورة اتفاق الدول الثلاث حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، ويلزم أثيوبيا بعدم إحداث ضرر جسيم لدولتي المصب .

وتؤكد مصر على حرصها على التوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الدول الثلاث ولا يفتئت على أي منها، وهو ما دعا مصر للانخراط في جولات المفاوضات المتعاقبة بحسن نية وبإرادة سياسية مُخلِصة. ومن هذا المنطلق، ونظراً لما تمثله مياه النيل من قضية وجودية لشعب مصر، فقد طالبت مصر مجلس الأمن بالتدخل وتحمل مسئولياته لتجنب أي شكل من أشكال التوتر وحفظ السلم والأمن الدوليين، في الوقت الذى أعلنت فيه الحكومة الأثيوبية، على لسان المتحدث بإسمها دينا مفتى أن نقل ملف سد النهضة إلى مجلس الأمن الدولى هو تقليل من احترام الإتحاد الأفريقي، ولا نقبل محاولة أخذ الموضوع إلى الدول العربية [١].

وعلى الرغم من معارضة الجانب الاثيوبى عرض النزاع على مجلس الأمن، انعقدت جلسة مجلس الامن الدولي حول سد النهضة فى ٢٩ يونيو ٢٠٢٠ أكد خلالها سامح شكري، وزير الخارجية، أن مصر لن تسمح بتهديد أمنها المائي، ولجأت إلى مجلس الأمن لمنع تزايد الاضطرابات في المنطقة بعد التعنت الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة، وذكر أن ملء وتشغيل السد بشكل أحادي، ودون التوصل لاتفاق يتضمن الإجراءات الضرورية لحماية المجتمعات في دولتي المصب، ويمنع إلحاق ضرر جسيم بحقوقهما، سيزيد من التوتر ويمكن أن يثير الأزمات والصراعات التي تهدد الاستقرار في منطقة مضطربة بالفعل، ودعا شكري مجلس الأمن إلى النظر في هذه القضية باعتباره المحفل الذي أوكل المجتمع الدولي إليه مسؤولية فريدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مطالبا أن يمارس المجلس مهامه بيقظة لتلافي تصاعد التوتر، ومنع اندلاع الصراعات، واحتواء الأزمات التي تهدد المساس بالسلام في إقليم يعاني قدراً من الهشاشة.

وكان توجه الدولة المصرية إلي تدويل النزاع، واللجوء إلي مجلس الأمن، نابعاً من إلتزامها بميثاق الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والقانون الدولي بالإلتزام باللجوء للطرق السلمية في تسوية النزاعات الدولية، وعدم اللجوء إلي القوة، سواء بإستخدامها أو التهديد بإستخدمها، إذ يمارس مجلس الأمن دوراً في التسوية السلمية للمنازعات التي تطرح عليه، والذي يحقق في مدي

([1]) **https://al-ain.com/article/1618472938.**

خطورة تلك المنازعات، ومدي تأثيرها علي الأمن والسلم الدوليين، ثم يقترح الإجراءات التي يراها مناسبة لحل النزاع، وذلك فى ضوء التحقيقات التي قام بإجرائها، وهو ما نعالجه علي النحو التالي:

المطلب الثانى

شروط إحالة النزاع إلي سد النهضة إلي مجلس الأمن

من بين شروط تدخل مجلس الأمن الدولى فى تسوية نزاع بالطرق السلمية، فمن الضرورى أن يكون من شأن إستمرار هذا النزاع تهديد الأمن والسلم الدوليين كما تنص المادة ١/٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ يقوم مجلس الأمن بحث الموقف أو النزاع الذي يمكن أن يؤدي إلي إحتكاك دولي أو نزاع بين الدول، وبحث عما إذا كان هذا النزاع من شأنه أن يعرض الأمن والسلم الدولين للخطر [١] بإعتباره المنظمة الأساسية المنوط بها الحفاظ علي الأمن والسلم الدوليين في المجتمع الدولي [٢].

كما نجد أن المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة أجازت للدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة أن يلفتوا إنتباه مجلس الأمن إلي النزاعات التي من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين، وذلك في أسلوب وقائي رأت فيه الأمم المتحدة وسيلة للقضاء علي المنازعات في مهدها، قبل نشوبها، وإن كان البعض قد رأي قصوراً في الدور الذي يقوم به مجلس الأمن في حال النزاعات، حينما قصر تدخله فقط علي النزاعات التي يمكن أن تهدد الأمن أو السلم الدوليين [٣].

أوضحت المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة أن مجلس الأمن يمكنه خلال أي مرحلة من مراحل النزاع أن يوصي بالإجراءات والطرق الملائمة لتسوية النزاع، بينما نصت المادة ٣٧ علي أنه يتعين علي الأطراف الذين فشلوا في حل نزاعاتهم إحالة النزاع إلي مجلس الأمن.

بإمعان النظر في نص المادة ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة نجد أنها قد أشارت إلي أنه في حالة فشل طرق التسوية السلمية الواردة في المادة ٣٣ سالفة الذكر (التفاوض، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية)، فإنه يتعين علي أطراف النزاع إحالته إلي مجلس الأمن، وإذا وجد مجلس الأمن أن إستمرار هذا النزاع من شأنه تكدير الأمن والسلم الدوليين،

([١])المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

(1) Claude-Albert Colliard, Institutions des relations internationals, Dalloz, 1974, p.398.

([3]) Richard B. Bilder, An overview of international dispute settlement, *J. International Dispute Resolution*, Vol. 1, 1986, p.10.

د/ محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥، ص٢١٠.

يمكنه أن يوصي ببنود التسوية الملائمة لهذا النزاع، وهو الإجراء الذي سلكته كلاً من مصر والسودان بشأن سد النهضة مع التعثر المستمر والمتوالي لجولات المفاوضات بين الدول الثلاث (مصر– السودان– أثيوبيا)، وفشل جهود الوساطة الأمريكية بعد تغيب الوفد الأثيوبي عن حضور التوقيع علي الإتفاق النهائي لإدار وتشغيل السد في الولايات المتحدة، ورفض أثيوبيا ما قالت به مصر والسودان من حقوق تاريخية في نهر النيل، وأن لأثيوبياً حقوق سيادية في النهر، وأن النزاع تقني بحت، إلا أن مصر والسودان تسعيان إلي تدويل النزاع من خلال عرضه مجلس جامعة الدول العربية، الذي دعم المطالب العادلة لكل من مصر والسودان، ثم تم عرض الملف علي مجلس الأمن الدولي [١]، إذ تقدمت مصر بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٣ بمذكرة إلي السكرتير العام للأمم المتحدة وإلي مجلس الأمن تبين فيها تعثر المفاوضات وتعنت المواقف الأثيوبية والأضرار التي سوف تلحق بمصر والسودان جراء الملئ الثاني للسد بدون التوصل إلي إتفاق ملزم بهذا الخصوص، بإعتبار أن هذا النزاع داخل في نطاق إختصاص مجلس الأمن، لكونه يهدد الأمن والسلم الدوليين بالخطر، إذ أعلن وزير الري المصري محمد عبد العاطي أنه سوف يترتب علي ملئ سد النهضة وتشغيله بدون إتفاق ملزم تبوير ما لا يقل عن ٢ مليون فدان، وأن مصر سوف تدخل في مرحلة أشد خطورة من الشح المائي، ومن ثم يدخل هذا النزاع في إختصاص مجلس الأمن الدولي، وفقاً لآليات التسوية السلمية للمنازاعات المنصوص عليها في المادة ١/٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن أن النزاع يتعلق بنهر دولي يمر بأكثر من دولة تحكمه قواعد القانون الدولى للأنهار، وقد سبق أن تقدمت أثيوبيا بطلب إلي مجلس الأمن.

وفى ١٩ يونيو ٢٠٢٠ دعت السلطات المصرية مجلس الأمن الدولى للتدخل بعد فشل المفاوضات الثلاثية في تأمين اتفاق بشأن ملء وتشغيل السد. وقد طلبت مصر من مجلس الأمن الدولي دفع الدول الثلاثة للوفاء بالتزاماتها وفقاً لقواعد القانون الدولى من أجل الوصول إلي حل عادل ومتوازن بشأن سد النهضة. وأن إشارة مصر المتكررة لقواعد القانون الدولي وجزء من جهودها للحفاظ على حقوقها الطبيعية والتاريخية التى أعادت التأكيد عليها الاتفاقية المصرية–الإنجليزية لعام ١٩٢٩، واتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان [٢].

---

(1) Mfacethiopiablog

([2])https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2020/08/05/the-controversy-over-the-grand-ethiopian-renaissance-dam/.

تم تقديم طلب التسوية من الجانب المصري، بل أن للمجلس الحق في التصدي للنزاع من تلقاء نفسه إذا كان من شأن هذا النزاع أن يؤدي إلي إحتكاك دولي أو يعرض السلم والأمن الدولي للخطر وفقاً لأحكام المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة [١].

من ناحية أخري، نجد أن المادة ٣٨ من ميثاق الأمم المتحدة تسمح بالإحالة الإتفاقية للنزاع إلي مجلس الأمن، بدون الإخلال بالمواد من ٣٣-٣٧، ولا تتدخل منظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاع الدولي إلا بموافقة أطراف النزاع، ما لم يتضمن النزاع إكراه أو تهديد للأمن والسلم الدوليين، ويقتصر دور مجلس الأمن هنا علي تقديم توصيات غير ملزمة لأطراف النزاع [٢]، بل قد يحدد لأطراف النزاع وسيلة معينة يمكنهم اللجوء إليها لتسوية النزاع المطروح علي المجلس (المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة)، سواء كان المجلس قد دخل علي خط النزاع من تلقاء نفسه، أو بناء علي طلب طرف من أطراف النزاع [٣].

كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الأمن بإستخدام التوفيق لحل المنازعات بصورة سلمية، بإستخدام ممثلين مقررين له في لجان التوفيق، ولهذا الغرض صدر قرار في ٢٤ مايو ١٩٥٠ من مجلس الأمن بالإجماع بأنه سوف يضع في الإعتبار أي طلب بتعيين مقرر للجان التوفيق عن طريق مجلس الأمن، إستجابة لتوصية الجمعية العامة في٢٠ سبتمبر ١٩٥٠ و٢٨ أبريل ١٩٤٩، إعلان مبادئ العلاقات الودية لعام١٩٧٠، إعلان مانيلا للتسوية السلمية للمنازعات [٤].

المطلب الثالث

جهود مجلس الأمن في تسوية أزمة سد النهضة

مع إستيفاء شروط عرض النزاع على مجلس الأمن، يكون أمام المجلس، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة عدة مسارات يمكن أن يسلكها المجلس: هي علي النحو التالي:-

أولاً دعوة الدول المعنية أطراف النزاع لحل نزاعاتهم بأي وسيلة سلمية من الوسائل المنصوص عليها فى المادة ١/٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، التي يمكن أن يؤدي إستمرارها إلي الإخلال بالأمن والسلم الدوليين من خلال اللجوء إلي المفاوضات، الوساطة، التوفيق والتحكيم والهيئات

---

(١) د/ محمد سامي عبد الحميد: قانون المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط٤، ١٩٧٩، ص١٢٠.

(٢) د/ محمد سامي عبد الحميد-د/محمد سعيد الدقاق: التنظيم الدولي، الإسكندرية،٢٠٠٧، ص٣٥٤.

(٣) د/ محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص٣٠٤.

(4)Richard B. Bilder, An overview of international dispute settlement, *J. International Dispute Resolution*, Vol. 1, 1986, p.9.

والمنظمات الدولية، أو أي وسيلة سليمة أخرى يقع عليها إختيارهم [١]، دون أن يفرض مجلس الأمن تسوية علي أطراف النزاع وفق الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة، ما لم يري مجلس الأمن أنه يتعين علي أطراف النزاع إتباع وسيلة تسوية معينة، والتوصل إلي قرار ملزم قانوناً [٢]، ويستفاد من نص المادة ١/٣٣ سالفة الذكر أن مجلس الأمن لا يقبل طلب تسوية النزاع من خلاله، ما لم تكن أطراف النزاع قد لجأن إلي الطرق السلمية من المفاوضات، أو التوفيق أو اللجوء إلي المؤسسات والوكالات الدولية [٣]، وهو ما فعله مجلس الأمن عندما تقدمت أثيوبيا بمذكرة إلي المجلس، الذي أحال النزاع إلي الإتحاد الأفريقي لممارسة دور الوسيط، ورعاية المفاوضات الثلاثية بين أثيوبيا ومصر والسودان.

الأمر الآخر الذي يمكننا إستخلاصه من نص المادة ١/٣٣ سالفة الذكر هو أن المنازعات التي يتطرق إليها مجلس الأمن هي تلك المنازعات الحقيقة، وليست المواقف، فضلاً عن أن مجلس الأمن يبحث المنازعات التي من شأن تفاقمها أن يهدد الأمن والسلم الدوليين، وأن تكون إحال النزاع إلي المجلس بموافقة جميع أطراف النزاع، كما يستفاد ذلك من نص المادة ٣٨ من ميثاق الأمم المتحدة، علي الرغم من معارضة أثيوبيا تقديم شكوي إلي مجلس الأمن، مبررة موقفها أن هذا نزاع تنموي، ليس محله أروقة مجلس الأمن، وإنما مائدة المفاوضات.

ثانياً: يقوم مجلس الأمن بتشكل لجان لبحث الموقف أو النزاع يمكن أن يقدم مجلس الأمن توصية للأطراف بشأن الإجراءات المناسبة وطرق تسوية المنازعات [٤]،ويتحمل مجلس الأمن المسئولية الأساسية في هذا الصدد [٥]. ويكون تدخل مجلس الأمن إما بمبادرة منه، أو بدعوة من دولة عضو في الأمم المتحدة، أو بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو بناء علي شكوي يتقدم بها أحد أطراف النزاع [٦].

---

(١) المادة ٢/٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، د/صلاح الدين عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص٩٥٦.

(2)Robert Barnidge, The international law as a means of negotiation settlement, *Fordham International Law Journal*, Volume 36, Issue 3 2013, p.550.

(٣) د/أشرف عرفات أبو حجازة: الوجيز في قانون التنظيم الدولي، مطابع جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص٣٤٠.

(٤) المادة ١/٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

Claude-Albert Colliard, Institutions des relations internationals, Dalloz, 1974, p.399.

(٥) المادة ١/٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٦) المادة ٣/١١ من ميثاق الأمم المتحدة.

إلا أن هذه التوصيات تفتقد إلي القوة الملزمة، وهو ما تؤيده الأعمال التحضيرية للميثاق، والتطبيقات الدولية، وهو ما جعل البعض لا يؤمن بفاعلية دور مجلس الأمن في تسوية صور متعددة للنزاعات، وإن كان هناك من رأي إستناداً إلي نص المادة ٣٩ من الميثاق، وجود حالات يجوز فيها اللجوء إلي فرض تلك التوصيات بالقوة، إذا كان من شأن عدم الإلتزام بها تهديد الأمن والسلم الدوليين، وتفاقم الخطر الذي يحدثه هذا النزاع [١]، وهو ما نراه حلاً شديد الندرة، وقد إستبعد مجلس الأمن فرضه علي أثيوبيا، ولكنه أصدر توصية بضرورة إستئناف الدول الأعضاء المفاوضات بوساطة الإتحاد الأفريقي.

وإذا رأي مجلس الأمن أن طبيعة النزاع المطروح عليه هي طبيعة قانونية، يمكنه بموجب الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة إحالة هذا النزاع إلي محكمة العدل الدولية، والتى جري نصها علي نحو ما يلي "علي مجلس الأمن وهو يقدم توصيات وفقاً لهذه المادة أن يراعي أن المنازعات القانونية يجب علي أطرافها بصورة عامة، أن يعرضوها علي محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة" [٢]، فى الوقت الذي يكون فيه هذا النزاع محلاً للتفاوض بين أطرافه، وهو الدور الذي وجد له تطبيقات في الممارسات الدولية، كما هو الحال في إحالة النزاع إلي محكمة العدل الدولية بين تركيا واليونان خلال فترة سبعينات القرن الماضي بشأن تحديد الجرف القاري في بحر إيجة للفصل فيه، وإنطلاقاً من مسئوليته الأساسية في الحفاظ علي الأمن والسلم الدوليين، تبني مجلس الأمن القرار رقم ٣٩٥، والذى تضمن من بين أمور عدة دعوة كلاً من تركيا واليونان إلي إستئناف التفاوض المباشرة بشأن هذا النزاع، وناشد الطرفين بذل ما فى وسعهم لضمان أن هذه المفاوضات سوف ينتج عنها قرارات تلقي قبول طرفي النزاع [٣].

وإن كان الاستاذ بويه Bowett يري أن مجلس الأمن لم يتم إنشاءه بداية لحل النزاعات بين الدول، بل يقتصر إختصاص، بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة علي حل المنازعات التي في إستمرارها ما يحتمل معه تعرض حفظ الأمن والسلام للخطر، وإن كان يخرج عن هذه القاعدة رغبة أطراف النزاع في أن يقدم مجلس الأمن لهم توصيات [٤]، وأن هذا الإستثناء من جانب مجلس الأمن بنظر المنازعات التي من شأن إستمرارها إلي تهديد الأمن

---

(١) د/أشرف عرفات أبو حجازة: الوجيز في قانون التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص٣٤٣.

(٢) د/أشرف عرفات أبو حجازة: الوجيز في قانون التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص٣٤٣.

(٣) د/ناجى محمد أسامة الشاذلى: دور المنظمات الدولية فى التسوية السلمية لنزاع سد النهضة الأثيوبى، *مجلة روح القوانين*، العدد ٩٠، ابريل ٢٠٢٠، ص٣١٦.

(4) Bowett, D.W., The UN and peaceful settelement in international disputes, The legal recpects, 1972, pp.179-180.

والسلم الدوليين إلي أن هذا النزاع لم يعد مسألة تخص دولاً أو أطرافاً بعينها، بل يهم المجتمع الدولي بأسره، يتأثر بتبعات ذلك النزاع، ويتأثر بعواقبه [١].

ثالثاً: يمكن أن يقدم مجلس الأمن شروط للتسوية متي وجد أنها مناسبة [٢].

رابعاً: وفي حالة التي يري فيها مجلس الأمن عدم إمتثال أثيوبيا للقرارات الدولية، وإصرارها علي الملئ الثاني للسد دون التوصل إلي إتفاق ملزم بإتخاذ تدابير غير عسكرية، مثل المقاطعة التجارية أو العقوبات الإقتصادية، خاصة إذا ما سار النزاع نو التصعيد بما يهدد الأمن والسلم الدوليين، وقد سبق لمجلس الأمن أن سلك هذا السبيل في النزاع بين الهند وباكستان عام ١٩٦٥، عندما فرض مجلس الأمن عقوبات إقتصادية علي كلا الدولتين لقبول طلب مجلس الأمن بوقف الأعمال العسكرية التي كانت ناشبة بينهما، وفي حالة مماثلة، ففي ٣٠ ديسمبر ١٩٦٦ قرر مجلس الأمن أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوقف التعامل التجاري مع رودسيا الجنوبية، وبصفة خاصة بالنسبة لبعض السلع [٣]، وعمل مجلس الأمن علي تشديد هذه العقوبات بوقف التعامل بالكامل مع رودسيا [٤]، بما أدى إلى تغيير النظام في رودسيا، رفع العقوبات عنها عام ١٩٧٩[٥].

برغم أن مجلس الأمن هو من يتولي الدور الأساسي في الحفاظ علي الأمن والسلم الدوليين، إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يستبعد دورها في القيام بذلك. وبموجب المواد ١١ و١٢ و١٤ فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن أن تناقش وتقدم التوصيات بشأن الإجراءات وطرق تسوية المنازعات بشأن أي نزاع يتم طرحه أمامها، كما يمكن لمجلس الأمن إحالة النزاع إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو من دولة عضو في الأمم المتحدة، أو من دولة طرف في النزاع [٦]، وهى آلية وجد لها تطبيقات على أرض الواقع عندما تم إحالة النزاع بين الأرجنتين وإسرائيل بسبب القبض علي أدلف إيزمانAdolf Eichmann إلى مجلس الأمن، الذي تمكن من التوصل إلى حل ناجح للنزاع وتسويته [٧].

ورفعت مصر والسودان الملف إلى مجلس الأمن عبر دولة تونس، الدولة غير دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وإستمع المجلس خلالها إلي التقارير من وفود الدول الثلاث، وبيَّن

---

(١) د/عبد العزيز سرحان: مبادئ التنظيم الدولي، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص١٤٣.

(٢) المادة ٢/٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٣٠٠، دورة الإنعقاد الخامسة.

(٤) القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٦.

(٥) د/ محمد مصطفي يونس: قانون التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص ٣٠٦.

(٦) المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

(7) Gideon Boas, Public international law contemporary principles and perspectives, New York, 2012, p.348.

الوفد المصرى الأثار السلبية التي يسببها بناء سد النهضة علي حصتها من المياه، وخلال مناقشة أزمة سد النهضة، أوضحت اجنر أندرسونInger Andersen، المدير التنفيذي لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، أن النيل الأزرق يمثل المصدر الأساسي للمياه بالنسبة لكل من مصر والسودان وأثيوبيا، وأن إنشاء سد النهضة سوف يؤثر علي تدفق مياه النهر، وأن فترات الجفاف سوف تتعاقب علي كلاً من مصر والسودان، وأن التعاون بين الدول الثلاث يشكل حلاً مستداماً علي المدي البعيد[١].

وبعد مناقشات مطولة أصدر مجلس الأمن بيان رئاسي، أعلن فيه السفير الفرنسي نيكولاي دي ريفير، رئيس مجلس الأمن لشهر يوليو أن المجلس ليس لديه الخبرة الكافية للتعامل مع هذه القضية، ودعا الدول أطراف النزاع إلى الإمتناع عن إتخاذ تدابير أحادية الجانب، إذ إن إتخاذ مثل هذه التدابير من شأنه أن يعقد المفاوضات، وحث هذه الدول على ضرورة مواصلة التفاوض التى عقدت في كينشاسا فى أبريل ٢٠٢١ برعاية الإتحاد الأفريقي [٢]، الذى يعد الجهة الأقدر على تسوية هذا النزاع بين ثلاث دول أفريقية، وهي مرحلة وسط بين البيان الصحفي والقرار، للتوصل إلي إتفاق ملزم بشأن ملئ وتشغيل سد النهضة [٣]، وإمتنعت كلاً من روسيا والصين عن التدخل، وإصدار قرار من مجلس الأمن، وقررتا إتباع سياسة محايدة، وعدم فرض ضغوط سياسية أو إقتصادية على أثيوبيا، وإكتفت بدعوة أطراف النزاع إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع [٤].

وتباينت وجهات نظر أطراف النزاع بشأن تفسير هذا البيان، ففسرها الجانب المصرى، ممثلاً في وزير الخارجية سامح شكري، بأنها ملزمة، شأنها شأن ما يصدر عن مجلس الأمن من قرارات، تأتى فى إطار وظيفة مجلس الأمن في الحفاظ علي الأمن والسلم الدوليين، فى حين اعتبرها وزير الخارجية والري الأثيوبي مجرد توصية تخلو من ثمة قوة ملزمة، تفرض على أثيوبيا

([1])http://www.sis.gov.eg/section/7302/9426?lang=en-us

([2])Romain Gras (2021), 'GERD: DRC's Tshisekedi does not get the hoped-for dam agreement', The Africa Report.: https://www.theafricareport.com/78210/gerd-drcs-tshisekedi-does-not-get-the-hoped-for-dam-agreement/

([3])https://www.thecairoreview.com/essays/the-renaissance-dam-after-the security-council/

([4])Amr Emam (2021), 'Egypt hopes China can break deadlock in Nile dam dispute', Al Monitor. Source: https://www.al-monitor.com/originals/2021/07/egypt-hopes-china-can-break-deadlock-nile-dam-dispute.

ضرورة التوصل إلي إتفاق ملزم، وإن كان لها قوة فهى قوة أدبية، إذ يتم إدخال هذه التوصية في أرشيف مجلس الأمن، وتصبح من سوابق المجلس في حل النزاعات المماثلة، والتى يمكن الإحالة إليها فيما بعد [١]، وأن هذا البيان لم يصدر وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي كل الأحوال، وافقت الدول أطراف النزاع علي إستئناف المفاوضات برعاية الإتحاد الأفريقي، إلا أن الظروف الداخلية فى أثيوبيا وخوضها حرباً ضد متمردي جبهة تجراي، والظروف الداخلية في السودان من الحراك الشعبي وحل حكومة عبد الله حمدوك وإعتقالة، وتكليف حمدوك بتشكيل الحكومة السودانية مرة أخرى بموجب الإتفاق المبرم مع المكون العسكري، ورفض الشارع السوداني لهذا الإتفاق، ما إضطر معه حمدوك إلي الإستقالة، تاركاً فراغ سياسي، فلا توجد حكومة يمكنها، بما عطل إستئناف المفاوضات حتي الأن.

وفي محاولة لتقريب وجهات النظر بين الدول محل النزاع، قام الرئيس السنغالي، الذي تتولي بلاده رئاسة الإتحاد الأفريقي بداية من فبراير ٢٠٢٢، بزيارة القاهرة فى يناير ٢٠٢٢، وبحث مع الرئيس المصري سبل حل النزاع والتوصل إلي إتفاق ملزم لملئ وتشغيل السد، وفي ١٣ فبراير ٢٠٢٢، صرح وزير خارجية أثيوبيا رضوان حسين بأن بلاده لن تنتظر طويلاً رد مصر والسودان، وأن على أثيوبيا أن تجني ثمار جهودها لسنوات طويلة، والإستفادة من مواردها في التنمية، سواء في الزراعة أو فى توليد الكهرباء، وهو تصرف سبقه في حقيقة الأمر دعوة من رئيس الوزراء الأثيوبي لكل من مصر والسودان في تغريدة له علي تويتر، دعا فيه البلدين إلي الحوار، وحل النزاعات، وأن يكون نهر النيل مصدراً للتكامل، لا مصدراً للخلاف والشقاق.

إزاء هذا الوضع المعقد، والتعنت الأثيوبي الرافض لتوقيع إتفاق ملزم بشأن ملئ وتشغيل السد فقد دعا كثير من فقهاء القانون الدولي إلي ضرورة تدخل مجلس الأمن بفرض تدابير علي أثيوبيا لحملها علي جدية التفاوض، لكن هذا الرأي يصطدم بالفيتو الصيني والروسي، إذ أن للدولة استثمارات فى أثيوبيا، وأن فرض مثل هذه التدابير من شأنه أن يضر بمصالح الدولتين، ومن ثم يكون الفيتو حجر عثرة أمام اللجوء إلي مجلس الأمن لفرض مثل هذه التدابير [٢].

([1])**https://www.almasryalyoum.com/news/details/2374813.**

([2])**https://arabic.sputniknews.com/20210623/%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D8%B0-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%B8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9**

ومع تغير الأوضاع فى العالم، ونشوب الحرب الروسية–الأوركرانية فى فبراير ٢٠٢٢، اعترف الاتحاد الأوربى بحق مصر فى حصة عادلة من مياة نهر النيل، وفى حماية أمنها المائى، دون ممارسة أى ضغوط على أي من أطراف النزاع، وهو ما رأى فيه البعض مغازلة لمصر والسودان لإستمالة دعمهما لتنفيذ العقوبات الغربية والأمريكية على روسيا بسب غزو أوكرانيا.

وبالرغم من ذلك، فإن أثيوبيا عازمة على المضى قدماً فى الملئ والتشغيل الأحادى، فأعلنت توليد الكهرباء من السد، كما أعلنت عزمها الملئ الثالث للسد فى أغسطس ٢٠٢٢، حتى مع عدم التوصل إلى إتفاق ملزم لها بشأن ملئ وتشغيل السد، وما زالت المفاوضات تراوح مكانها حتى الآن، ويزداد الأمر تعقيدا مع ورود تقارير الخبراء التى تؤكد المخاوف المصرية والسودانية من إحتمال حدوث خلل وتصدع فى جسم السد، وأثره السلبى على كل من القاهرة والخرطوم، وهو ما يدعونا للقول أنه من الضرورى اللجوء مرة أخرى إلي مجلس الأمن الدولى لإصدار قرار ملزم بموجب نص المادة ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ أن مصر والسودان قد وفيا بإلتزاماتهم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كما أن المفاوضات التى تجرى برعاية الإتحاد الأفريقي بعد البيان الرئاسى الصادر من مجلس الأمن قد وصلت إلى طريق مسدود، فى الوقت الذى يؤدى فيه إستمرار مثل هذا النزاع إلي تهديد الأمن والسلم الدوليين.

%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AF
%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%9F-1049341449

الخاتمة

نخلص مما سبق إلى أن النزاع بشأن سد النهضة هو نزاع قانونى، وليس سياسي، ومن ثم يجوز لمجلس الأمن إصدار توصيات بشأن سبل حل النزاع، بل واتخاذ تدابير وفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة لحمل أثيوبيا علي التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم ملئ وتشغيل السد، لما يمثله تعنت الجانب الأثيوبى من خطورة، وتعريض منطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي للحرب، أو لأعمال عدائية، من شأنها أن تزعزع الاستقرار فى المنطقة، فضلاً عن تقرير اللجنة الإستشارية الدولية قد أقر بإحتمال تعرض مصر والسودان للمخاطر نتيجة بناء سد النهضة، وهو ما بيان هذه المخاطر من خلال تقارير اللجان الإستشارية، تقارير الخبراء التى يتم إستخلاصها من صور الأقمار الصناعية، التي تظهر وجود فوالق وتصدعات في جسم السد، فضلاً عن تأثيره الشديد على مصر، إذ أنه سوف يتسبب في تبرويز ما يزيد عن مليونى فدان [1].

كما نختلف مع الرأى الذي ينادى به البعض من الانسحاب من إعلان المبادئ المبرم في ٢٣ مارس ٢٠١٥، استنادا إلي إدخال أثيوبيا الغش والتدليس المبطل للمعاهدات، عندما ادعت أثيوبيا أن الغرض من بناء السد هو توليد الطاقة، بينما كان الهدف الخفى وراء بناءه هو تخزين المياه، كما أوضح وزير الخارجية المصرى فى أحد تصريحاته، استنادا إلي نصوص اتفاقية فينا لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات، إذ أن هذا الانسحاب من شأنه إهدار حق الدولة المصرية في طلب التفاوض كمرحلة أولى، يمكن التعويل عليها في حال اللجوء إلي الطرق الأخرى لتسوية تلك المنازعات، وإن كانت الطرق الأخرى التى يمكن للدولة المصرية اللجوء إليها لا يصدر عنها قرارات ملزمة، خلافاً للتحكيم وأحكام محكمة العدل الدولية، خاصة وأن ولاية محكمة العدل الدولية بشأن هذا النزاع هو ولاية إختيارية، من خلال شرط الإختصاص القضائى الإختيارى، وهو ما يقتضى موافقة أثيوبيا على ذلك، وهو ما لا تقبل به أثيوبيا، لكونه يكبلها، دون أن تكون ملزمة بذلك.

---

(١) د/هالة السيد الهلالى: الأمن المائى المصرى: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة، سد النهضة نموذجاً، *مجلة دراسات*، المجلد ٢٠، العدد ٢، أبريل ٢٠١٩، ص١٢٦.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التى يمكن العرض لها على النحو التالي:-

أولاً: يؤخذ على الجانب المصرى النص فى إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ إعتماد سياسة التفاوض كوسيلة وحيدة لتسوية المنازعات الناشئة عن بناء وتشغيل السد، كما أن توقيع مصر على إعلان المبادئ قد أضفى شرعية على بناء هذا السد، إذ كانت مصر تستغل نفوذها السياسي على المؤسسات المالية والمانحة لوقف تمويل السد لمخالفته للقانون الدولى، بما أدى بهذه المؤسسات المالية إلى وقف تمويل وتنفي السد، فى الوقت الذى كانت تعجز الموارد المالية الداخلية لأثيوبيا عن مواصلة تمويل السد [١].

ثانيا: خلصت الدراسة إلي أن ضعف دور الخبراء، وعدم امتلاك الاتحاد الأفريقي وسيلة للضغط ما دعا أثيوبيا إلى التعنت، ووصول المفاوضات إلي طريق مسدود، حتى قامت أثيوبيا بأعمال الملئ الأول والثانى والثالث بدون التوصل إلي إتفاق ملزم بشأن إدارة وتشغيل السد.

ثالثاً: كان من الأجدى بالنسبة للمصالح المصرية إعتماد الطرق الملزمة قانوناً، مثل التحكيم فى تسوية المنازعات، كما هو الحال فى إتفاقية عام ١٩٢٩، التى إعتمدت التحكيم وسيلة لتسوية المنازعات الناشئة عن تفسير أو تنفيذ بنود هذه الإتفاقية.

رابعاً: خلصت الدراسة إلى أن من المشكلات الأساسية التى تواجه عملية التفاوض بشأن سد النهضة هو عدم وجود إطار تفاوضى معتمد من الدول أطراف النزاع، وإن كان من الممكن وضع مجموعة من القواعد الحاكمة، المستمدة من قواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦ وقواعد برلين بشأن التقاسم العادل للمياه، اتفاقية الامم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.

([1])**Wossenu Abtew and Shimelis Behailu Dessu, the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile, Springer, 2018, pp. 161-162 .**

التوصيات

أولاً: توصى الدراسة القيادة السياسية بضرورة العمل علي استعادة دورها الأفريقي، وعدم ترك الساحة للدول التي ترغب في عرقلة تقدم مصر، من خلال المشاركة في المشروعات التنموية، واستخدام القوة الناعمة التي كانت قد فقدتها نتيجة هذا التخلي، وإستغلال مصر القوة الناعمة، خاصة فى مجالى التعليم والإعلام، فى تبديد مخاوف أثيوبيا من التوصل إلي إتفاق ملزم لبناء السد، تلك المخاوف التى أعربت عنها أثيوبيا فى الوثيقة التى أصدرتها عام ٢٠٠٢، وإعتبرت فيها مصر عقبة تحول دون تحقيق طموحات أثيوبيا التنموية، سواء فى الزراعة أو توليد الكهرباء.

ثانياً: توصى الدراسة بضرورة العودة مرة أخرى إلى مجلس الأمن عملاً بنص المادة ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ فشلت جهود الوساطة التى عهد مجلس الأمن الدولى إلى الإتحاد الأوربى القيام بها، فضلاً عن أن أسباب إحالة النزاع إلي مجلس الأمن، المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة لا تزال موجودة، فإستمرار مثل هذا النزاع من شأنه تهديد الأمن والسلم الدوليين فى المنطقة، فضلاً عن إنتهاك أثيوبيا مبدأ الإستخدام المتكافئ لمياة نهر النيل.

ثالثاً: ضرورة إستخدام الدولة المصرية كل ما بيدها من أوراق ضغط مختلفة، إلى جانب الوسائل الدبلوماسية، للتوصل إلي إتفاق ملزم قانوناً لكل أطراف النزاع بشأن تشغيل وإدارة السد، يرضى جميع الأطراف، ويحقق مصالحها، وأن تكون منطقة سد النهضة منطقة تعاون لا صراع، بما يسهم فى التنمية فى دول النزاع.

رابعاً: ضرورة أن تنشط الدبلوماسية المصرية والإعلام المصرى فى توضيح مخاطر بناء وتشغيل السد على الدولة المصرية للرأى العام العالمى، بعد ترويج أثيوبيا ان سد النهضة هو سد داخلى، وأن مشاركة مصر أو السودان أو كلاهما فى إدارة السد يعد إنتهاكاً للسيادة الأثيوبية، ومقارنة الإعلام الأثيوبي بين سد النهضة والسد العالى على الرغم مما بينها من إختلافات، فمصر دولة مصب، تتأثر بأى خلل فى إدارة وتشغيل السد، بخلاف أثيوبيا، التى هى دولة مصب، لا يمثل بناء السد العالى خطورة عليها، وتفنيد المزاعم الأثيوبية بأن الغرض من بناء السد هو توليد الطاقة الكهرومائية، وليس تخزين المياه، وهو ما يخالف التصريحات السابقة للمسئولين الأثيوبيين، بأن أثيوبيا يحق لها بيع المياة، كما يحق للعرب بين النفط.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. **د/ أحمد أبو الوفا:** الوسيط في القانون الدولي العام، ط٤، دار النهضة، ٢٠٠٤.

٢. **د/أحمد أبو الوفا:** القيمة القانونية لإتفاقيات نهر النيل، مجلة أفاق إفريقيا، المجلد الحادى عشر، العدد ٣٩، ٢٠١٣، ص٢٦.

٣. **د/أحمد خليفة:** التنظيم الدولي، بدون دار أو سنة نشر.

٤. **د/ أحمد سرحال:** قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٠.

٥. **د/ أحمد محمود جمعة:** دبلوماسية المفاوضات والمؤتمرات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٢

٦. **د/أشرف عرفات أبو حجازة:** الوجيز في قانون التنظيم الدولي، مطابع جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.

٧. **د/ أكرم مصطفي الزعبي:** بناء السود علي الأنهار الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، ***مجلة* البحوث القانونية والاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ج١، عدد ٦٣، ٢٠١٧، ص١- ص٧٩.

٨. **د/السيد عبد الوهاب هبة:** الوسائل السلمية لحل المنازعات، دراسة تطبيقية، المركز القومي للإصدارات القانونية،٢٠٢٠.

٩. **د/جهاد أحمد عودة**- د/محمد بدير العراقي-عاطف عبد العظيم جودة: سد النهضة الإثيوبي والزراعة المصرية، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية**، مجلد (٢٨)، عدد (٢)، ٢٠٢٠، ص٣٨٣- ص٤٠٠.

١٠. **رغد عبد الأمير الخزرجي:** مبدأ حسن النية في تنفيذ المعاهدات الدولية، ***مجلة جامعة ديالي***، العدد ٦٤، ٢٠١٤، ص١٧٤- ص٢١٠.

١١. **رويدة محمد عبد الوهاب فرح:** أزمة سد النهضة وموقف السودان، ***مجلة دراسات الشرق الأوسط***، عدد ١٢(٢)، ٢٠٢٠، ص٤٢٩- ص٤٥٤.

١٢. **د/سارين زيدان:** الصراع على المجارى المائية فى العالم العربى فى ضوء القانون الدولى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، ٢٠١٥.

١٣. **د/سعيد سالم جويلي:** إستخدام القوة المسلحة في القانون الدوي في زمن السلم، **المجلة القانونية الإقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، العدد الخامس، ١٩٩٥، ص٤٩.

١٤. **د/صلاح الدين عامر:** مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة، ٢٠٠٧.

١٥. **د/صلاح الدين عامر:** مقدمة وجيزة لدراسة القانون الدولي العام المعاصر، ط٢، دار النهضة، ١٩٩٣.

١٦. **د/ صلاح عبد البديع شلبى:** مشكلة المياة العذبة والاتفاقية الدولية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٣٧، السنة الخامسة والثلاثون، يوليو ١٩٩٩

١٧. **عباس زومي:** سد النهضة، ***مجلة دراسات المستقبل***، العدد السادس، المجلد الأول، ٢٠١٤، ص١٧٣.

١٨. **عبد المنعم هادي علي:** مصر وسد النهضة الأثيوبي، ***مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل***، المجلد ٢٤، العدد الثاني، ٢٠١٧، ص٨٨٢.

١٩. **د/عبده موسى:** أزمة سد النهضة: ما الذي يعرقل المسار التفاوضي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.

٢٠. **د/عبد العزيز سرحان:** مبادئ التنظيم الدولي، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٧٦.

٢١. د/ **عدلى سعداوي:** سد النهضة وإنسداد أفق الوصول إلى حل، ***مجلة آفاق إستراتيجية***، العدد ٣، يونيو ٢٠٢١، ص١- ص٧

٢٢. **د/على جبار كريدي:** النظام القاونى لإستغلال مياه الأنهار الدولية، ***مجلة الخليج العربى***، عدد ٤١، س (١-٢)، ٢٠١٣، ص٢٢.

٢٣. **د/ محمد السعيد الدقاق:** التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥.

٢٤. **د/ محمد سامي عبد الحميد:** قانون المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط٤، ١٩٧٩.

٢٥. **د/محمد عبد الرحمن إسماعيل الصالحي:** الجوانب القانونية الدولية لمشكلة المياه، نظرة خاصة للمياه العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥.

٢٦. **د/ محمد مصطفى يونس:** "حسن النية فى القانون الدولى العام " **المجلة المصرية للقانون الدولى**، العدد ١٩٩٥،٥١

٢٧. **د/ محمد سامي عبد الحميد**-د/محمد سعيد الدقاق: التنظيم الدولي، الإسكندرية،٢٠٠٧.

٢٨. د/ **محمد مصطفي يونس:** قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.

٢٩. د/ **محمد مصطفي يونس:** القانون الدولي العام، دار النصر للتوزيع والنشر، ١٩٩٧.

٣٠. **د/ مساعد عبد العاطى شتيوى:** مبادىء القانون الدولى الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية، دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبى، ط١، دار النيل للنشر والطباعة، ٢٠١٦.

٣١. **د/مفيد شهاب:** جوانب قانونية في موضوع السد الأثيوبي، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد ٦٣، أبريل-يونيو ٢٠١٤، ص٧٥- ص٨٨.

٣٢. **د/منصور أحمد العادلي:** النظام القانوني للأنهار الدولية، نظرة تطبيقية علي أهم أنهار الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥.

٣٣. **د/ ناصر السر ناصر محمد:** سد النهضة، ووضعه القانوني، وأثره علي الأمن القومي في حوض النيل، **المجلة العربية للدراسات الأمنية،** المجلد ٣٣، عدد١٧٠، ٢٠١٧، ص١٦٥- ص١٩٢.

٣٤. **د/ناجى محمد أسامة الشاذلى:** دور المنظمات الدولية فى التسوية السلمية لنزاع سد النهضة الأثيوبى، **مجلة روح القوانين،** العدد ٩٠، ابريل ٢٠٢٠، ص٢٨٣- ص٣٢٨.

٣٥. **د/هالة السيد الهلالى:** الأمن المائى المصرى: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة، سد النهضة نموذجاً، **مجلة دراسات،** المجلد ٢٠، العدد ٢، أبريل ٢٠١٩، ص٩٥-ص١٣٣.

٣٦. **يخلف ثورى:** تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، **مجلة الاجتهاد القانونية والإقتصادية،** عدد ٢، ٢٠١٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية

أ. المراجع الإنجليزية

Anne Funnemark, Water Resources and Inter-state Conflict: Legal Principles and the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD),School of Law Old CollegeThe University of Edinburgh South Bridge Edinburgh, 2020.

Bowett, D.W., The UN and peaceful settelement in international disputes, The legal recpects, 1972, pp.179-180.

Berber, F.g.,Rivers in International law, London, stevens, 1959,p.25-40.

Fatsah ouguergouz and djacoba liva tehindrazanarivelo, The question of secession in Africa, in **Marcelo G. Kohen, (ed.)**, Secession International Law Perspectives, Cambridge University Press, 2006, pp.257-268.

Kevin G. Wheeler, Marc Jeuland, Jim W. Hall, Edith Zagona, Dale Whittington, Understanding and managing new risks on the Nile with the Grand Ethiopian Renaissance Dam, ***Nature Communications***, 11, 2020, pp.5222.

Kingsley E. Haynes and Dale Whittington, International Management of the Nile. Stage Three, ***Geographical Review***, Vol. 71, No. 1 (Jan., 1981), pp. 17-32.

Mahemud E. Tekuya, Sink or Swim: Alternatives for Unlocking the Grand Ethiopian Renaissance Dam Dispute, ***Columbia Journal of Transnational Law***, Vol. 59 (1), 2020, pp.69.

Menna Khaled and Michael Mulligan, Grad Ethiopian Renaissance dam and the international legal and political implications, ***J. International and Comity***, Vol. 2 (1), 2021, pp.78-97.

Mehari Taddele Maru, The Nile Rivalry and Its Peace and Security Implications: What Can the African Union Do?, ***Policy Brief***, Vol. 1(1), 2020, p.2.

Ngambouk V. Pemunta, Ngo V. Ngo, Choumbou R. F. Djomo، Sianga Mutola, Judith A. Seember, Grace A. Mbong & Enjeckayang A. Forkim, The Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egyptian National Security, and human and food security in the Nile River Basin, ***Cogent Social Sciences***, Vol. 7, (2021), pp.1-18.

Richard B. Bilder, An overview of international dispute settlement, ***J. International Dispute Resolution***, Vol. 1, 1986, p.9.

Robert Barnidge, The international law as a means of negotiation settlement, ***Fordham International Law Journal***, Vol. 36, (3), 2013, pp.550.

Sayed Shaarawy, The role of customary international water law in settling water disputes by mediation: An examination of the Indus river and Renaissance dam disputes, M Sc Thesis, The American University in Cairo, 2016, p.5.

Wossenu Abtew and Shimelis Behailu Dessu, the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile, Springer, 2018, pp. 161-162 .

المراجع الفرنسية

Claude-Albert Colliard, Institutions des relations internationals, Dalloz, 1974.

Frédéric Lasserre et Annabelle Boutet, Le droit international réglera-t-il les litiges du partage de l'eau?, Le bassin du Nil et quelques autres cas (Note), **Études internationals**, Vol. 33, no. 3, 2002, pp.497-514.

Laila Chourkoune, La negociation diplomatique dans le cadre du reglement pacificque des differends, **Hypotheses**, 14, 2001, pp.151-162.

Lorna Lloyd, Le règlement pacifique des conflits, **Études internationals**, Vol. 31, (4), 2000, pp.709-725.

Robert Kolb, La bonne foi en droit international public, **Revue Belge de Droit International**, Vol. 2, 1998, pp.661-731.

Yves Le Bouthillier et Michel Morin, La bonne foi en droit international public، le reglement pacifique des diffrrends et le recours la force lors de la guerre du Golfe, **Revue de Droit de McGill**,